مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

محضر الجلسة 458

التاريخ : الثلاثاء 05 شوال 1426 هـ موافق (08 نونبر2005)

الرئاسة : المستشار السيد عادل امعطي الخليفة الرابع لرئيس مجلس لمستشارين

التوقيت : من 14:40 إلى 17:50 (3 ساعات و 10 دقائق ابتداء من الساعة الثانية و 40 دقيقة بعد الزوال

جدول الأعمال : الأسئلة الشفوية

السيد رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد المستشارة،

السادة المستشارون،

السادة الوزراء،

أعلن عن افتتاح هذه الجلسة العامة الدستورية المخصصة للأسئلة الشفوية، وفي البداية بودي باسم المكتب أن أتقدم إلى الجميع بالتهاني الخالصة بمناسبة عيد الفطر السعيد وكل عام وأنتم بخير حضرات السادة، نجتمع اليوم في مجلسنا الموقر ويتصدر الاهتمام الحدث العظيم الذي عاشه الشعب المغربي بمناسبة عيد المسيرة الخضراء المظفرة والذي توج بالخطاب الملكي السامي والذي عبر فيه جلالته عن إدانة عملية الاختطاف للمغربيين عبد الرحيم بوعلام وعبد الكريم المحافظي العاملين بالسفارة المغربية ببغداد، وطالب بإطلاق سراحهما فورا بدون شرط ولا قيد وعلى إثر ذلك اجتمع مكتب المجلس ورؤساء الفرق وتقرر صدور البيان التالي وأعطى الكلمة للسيد أمين المجلس لتلاوة البيان الصادر عن مجلس المستشارين، الكلمة للسيد الأمين.

السيد الأمين:

بسم الله الرحمن الرحيم، مجلس المستشارين في الجلسة المنعقدة بتاريخ 5 شوال 1426 الموافق ل 8 نونبر 2005 أصدر البيان التالي:

يتابع الشعب المغربي قاطبة باستنكار شديد وإدانة قوية الاختطاف الذي تعرض له المغربيان العاملان بسفارة المملكة المغربية ببغداد السيدان عبد الكريم المحافظي وعبد الرحيم بوعلام من قبل جماعة إرهابية، إن هذا العمل الإجرامي الذي يتخذ من اعتقال الأبرياء وتعريض حياتهم للخطر والتهديد بقتلهم أسلوبا في التعامل يتنافى كليا مع مبادئ الشريعة الإسلامية المبنية على المحبة والتعايش مع بني البشر ونبذ الكراهية ونشر روح العدوان وقتل النفس إلا بالحق، إن الإسلام بتعاليمه السماوية ورسالته المقدسة جاء رحمة للعالمين ينقل الإنسانية من الظلمات إلى النور، وتهذيب سلوك الناس. ويوطد أواصر المحبة والتعاون والإيخاء ويحمي حياتهم وأغراضهم وأرواحهم من الظلم والعدوان فبهذه القيم والأخلاق سطعت شمس الأخلاق والقيم في الغرب وكسب المسلمون والمسلمات تقدير واحترام العالم بأسره. إن مجلس المستشارين وهو يثمن غاليا مضامين الخطاب الملكي السامي بمناسبة الذكرى الثلاثين للمسيرة الخضراء المظفرة. الذي أعلن من خلاله جلالته حفظه الله وأيده عن إدانة صريحة لهذا الاختطاف الحقير الذي طال المواطنين المغربيين ودعوته الملحة لإطلاق صراحهما فورا بدون قيد أو شرط ويستحضر بكل اعتزاز المسيرة التضامنية الشعبية مع المختطفين المغربيين التي تشارك فيها العشرات والآلاف من المغاربة من هيآت سياسية ومنظمات نقابية ومجتمع مدني وإعلام مرئي ومكتوب ومعهم قلوب كافة أبناء الشعب المغربي وما عكسته هذه المسيرة من خلق حضاري وإسلامي ذي بعد كوني ميز على الدوام سلوك أبناء هذا الوطن ويستذكر مختلف المواقع والمسيرات التي قام بها الشعب العراقي الشقيق في قضاياه العادلة ويتابع بترقب وأمال الجهود والمساعي التي تقوم بها حكومة المملكة المغربية بهدف إطلاق صراح المواطنين المغربيين يعلن ويؤكد ما يلي:

– تعبيره عن تضامنه وتأييده المطلق للخطاب الملكي السامي الذي وجهه العاهل الكريم بمناسبة الذكرى الثلاثين للمسيرة الخضراء المظفرة، تضامنه المطلق مع المواطنين المغربيين المختطفين عبد الرحيم بوعلام عبد الكريم المحافظي ومع عائلتيهما ويدعو إلى إطلاق صراحهما فورا ويحث على الاستمرار في المجهودات المبذولة بغية إطلاق صراحهما.

– تنديده واستنكاره لهذا العمل الإجرامي الشنيع ودعوته كافة البرلمان والاتحادات البرلمانية الجهوية والقارية والدولية إلى اتخاذ موقف الإدانة من هذا الاختطاف وتعبئة كافة الوسائل من أجل الإفراج عن المختطفين، يهيب بالاتحاد البرلماني العربي واتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي اتخاذ الإجراءات المناسبة لوضع حد لهذه المعاناة تأكيده ودعمه للمواقف الواضحة والنبيلة للمغرب إزاء الشعب العراقي الشقيق باحترام سيادته ووحدته الترابية وسلامة أراضيه. والسلام.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، للسيد الأمين أطلب منكم مواصلة تلاوة المراسلات التي وردت على المجلس:

– الأسئلة الشفوية والكتابية التي توصل بها مجلس المستشارين ابتداء من يوم الثلاثاء فاتح نونبر 2005 عدد الأسئلة الشفوية 20 سؤالا عدد الأسئلة الكتابية 5 اسئلة، مشاريع القوانين التي توصلت بها رئاسة المجلس.

– توصلت رئاسة المجلس بمشروع قانون رقم 05–36 يقضي بتتميم الظهير الشريف المعتبر بمثابة قانون رقم 1.93.212 الصادر في 4 الربيع الآخر 1414، 21 سبتمبر 1993 المتعلق بمجلس القيم المنقولة وبمعلومات المطلوبة إلى الأشغال المعنوية التي تدعو الجمهور إلى

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

الاكتتاب في أسهمها، أو سنداتها كما توصلت رئاسة المجلس باستقالة المستشار عبد الغني مكاوي من فريق الحركة الوطنية الشعبية والانضمام إلى الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية كما توصلت كذلك الرئاسة بمراسلة من المستشار السيد عبد الكبير برقية ومراسلة من السيد رئيس الفريق تتعلق بانضمام المستشارين إلى هذا الفريق، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين، تفضل السيد الرئيس،

المستشار السيد المنصوري:

أولا السيد المستشار، قدم استقالته منذ فترة من الحركة، ولاش كذكروا الحركة دابا واش ارجع وامشي، هذا غلط خاص تصلحوا هاذ المسالة، هذه واحدة.

ما كاين لاش ندخلوا في مواضيع أخرى اللي هي مسطرية وقانونية مطبقاتشاي تنخليوكم تجاوزو ولكن متبقاوشاي تمسو الأشياء خاصها تكون القانون الداخلي والقانون محترم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس الملاحظة سجلت، المكتب يعتبر إدراج هذه الرسالة لاعتبارها لأول مرة تحال عليه لكن إذا سبقت هذه الملاحظة ديالكم سجلت السيد الرئيس، نعود إلى موضوع الأسئلة الشفهية التي نحن بصدد معالجتها اليوم وعددها هي 19 سؤال عاديا تهم تحديث القطاعات العامة، العدل، الثقافة، الطاقة، والمعادن والصناعة والتجارة، الشؤون العامة، قطاع الماء وقطاع التربية الغير منظمة ومحاربة الأمية في البداية نستهل هذا الجدول بالسؤال الموجه إلى السيد الوزير المكلف بتحديث القطاعات العامة حول استفحال ظاهرة الرشوة للمستشارين المحترمين السادة: الحاج المعطي بنقدور، عبد السلام بلقشور، الحبيب العلج، الحسن بيجدكن الراضي آيت عياد الكلمة للسيد رئيس الفريق تفضلو لكم الكلمة.

المستشار السيد المعطي بنقدور

باسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

الأختين والإخوة المستشارين المحترمين،

منذ انخراط المغرب بمسلسل الإصلاح في سنة 1997 وشعارات تخليق الإدارة والمحاسبة تطغى على الخطب السياسية والبرامج والقرارات الرسمية وحوارات السلطة التنفيذية مع التشريعية وفعلا تم وضع مخططات واتخذت بعض التدابير والإجراءات في مجال الإصلاح الإداري والمالي إزاء عدد من المؤسسات وإحداث لجن للتقصي وأقيمت محاكمات وتم تأسيس جمعيات لمحاربة هذه الظاهرة ففي ظل هذه المجهودات ألا يمكن للحكومة أن تضع قانونا ضد الرشوة يترجم أهداف كل هاته المحطات التي تم إحداثها في هذا المجال والتي نعتبرها خطوات في مجال التحدي لظاهرة الرشوة وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس، الكلمة للسيد الوزير للإجابة.

السيد الوزير المكلف بتحديث القطاعات العامة :

باسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين، على طرحهم هذا السؤال وفي هذا الوقت بعد أن تم الإعلان عن ترتيب المغرب فيما يتعلق بمحاربة الرشوة ولكن قبل الإجابة أود أن أذكر دائما الرشوة ظاهرة اجتماعية أخلاقية لا ترتبط بالقطاعات العمومية فقط بل هي آفة متشعبة ومعقدة ومتعددة الأوجه تطال القطاع العام والخاص على السواء. لها مرجعية تاريخية وثقافية واجتماعية ومرتبطة أساسا بالوعي والأخلاق فيها الكبيرة والصغيرة والمتوسطة ومحاربتها تستدعي الجهود وتكثيف الجهود وتضافر القوة الوطنية الحية وجميع مكونات المجتمع وفي هذا الصدد وتفعيلا لمضامين معاهدة الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي صادق عليها المغرب مؤخرا. وضعت الحكومة برنامج عمل على المدى القصير والمتوسط أعلن عنه السيد الوزير الأول في مناسبات عديدة وأود أن أقول أن مراكمة القوانين في مجال محاربة الرشوة تعتبر وحدها إجراء غير كافي بالعكس هناك من يقول أن تعدد القوانين وتعدد المساطير ربما تنتمي إلى حد ما هذه الظاهرة كما ترسخ آليات الزجر لوحدها تعتبر أيضا غير كافية والمراقبة وحدها غير كافية والتربية وحدها غير كافية والتحسيس وحده غير كافي وفيما يتعلق بالقوانين كاين وحد الوتبة خصت تعديل القانون الجنائي في مادته 256-1 والذي ينص على عدم متابعته المبلغ عن جريمة الرشوة لكنا في 2004 لكنا مع كامل الأسف المعطيات والمعلومات اللي عندنا هذا القانون لم يفعل ولم تعرف المحاكم على كل حال تبليغات تفعل هذا القانون لهذا جاء البرنامج الحكومي مؤطرا بإجراءات عملية وفعالة ومتكاملة لمحاصرة الرشوة يدعم إرادة الحكومة على مواجهتها وعدم الاستسلام لها وقد شكل هذا البرنامج محطة مناقشة واسعة مع بعض الفعاليات الوطنية في المجتمع المدني بهدف إغناء وتتبع تنفيذه ويضم 23 إجراء أفقي و31 إجراء قطاعي مرتكزا في ذلك على محاور ستة وهي ترسيخ القيم الأخلاقية في الإدارة، تعزيز الإطار المؤسساتي للوقاية من الرشوة، تكريس مبادئ الشفافية لتدبير وتنفيذ الصفقات العمومية، رابعا تطوير أنظمة التتبع والمراقبة والتدقيق، خامسا سد بؤر ومواطن الفساد من خلال تبسيط المساطر الإدارية، سادسا التربية والتواصل وتستوعب هذه المحاور في مضمونها ما هو قانوني وما هو تنظيمي وما هو تربوي وما هو تحسيسي وفي قائمة هذه الإجراءات هناك أولا مراجعة القانون المتعلق بالتصريح بالممتلكات ثانيا مشروع قانون حول تبييض الأموال

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

وهذه قوانين جاهزة ثالثا وضع إطار قانوني لتدبير الصفقات التي تهم الجماعات المحلية، رابعا خلق وهذا إجراء مهم جهاز مستقل للوقاية من الرشوة مكلف بتتبع وتنفيذ السياسيات الوقائية واقتراح وتقييم إجراءات الكفيلة بمواجهة ومحاربة آفات الرشوة وإجراءات أخرى على كل حال الحكومة تعالج هذا الملف بدون عقدة وتعتمد في ذلك على التعبئة الشاملة لمناهضة هذه الآفة وعلى النفس الطويل لمواجهتها شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير،

السيد رئيس الفريق، التعقيب؟

السيد المستشار،

شكرا السيد الوزير،

من طبيعة الحال نحن وضعنا هذا السؤال لما رأينا ترتيب المغرب في هذا المجال نسعى أن يتطور وأن يحسن مكانته في هذا من طبيعة الحال طلبنا أن تسعى الحكومة بأجهزتها لتحسين هذا المسار في خلق قوانين ردعية وتطبيقية فلا يكفي أن نصدر قوانين دون نسعى إلى تطبيقها وإحكام هذا المسار لأنه المغرب من طبيعة الحال هو متفتح وخلق أوراش يشتغل عليها ولكن يشرفنا مع العلم أن كل شيء بالنسبة للمغرب واضح جميع الصحف تكتب ولا رقيب ولا حاجز ولا مانع لكل شيء يمكن أن يروج في المغرب هذا يشرفنا بعكس ما تقوم به بعض الدول التي تضع هناك رقابة ولا تسمح بفضح كل الأشياء التي نريد أن يسعى المغرب والأجهزة المعنية بسن قوانين تحسن هذا المجال وترفع من مكانة المغرب حتى نرى ذلك ملموسا في الترتيب أمام مؤسسات دولية التي تقوم بهذا العمل، شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس، السؤال الموالي موجه إلى نفس القطاع حول نتائج ومخلفات المغادرة الطوعية للمستشارين المحترمين: السادة رحو الهيلع، عبد الرحمان أوشن، محمد الرايس، عبد اللطيف أعمو، عبد الكريم الودغيري، محمد الزعيم، الكلمة للمستشار المحترم السيد عبد اللطيف أعمو لبسط السؤال تفضلو.

المستشار السيد عبد اللطيف أعمو:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير،

أريد ألا يقسط من السؤال محاولة إعادة طرح أو نقاش أسباب نزول الإجراء المتعلق بالمغادرة الطوعية أو فلسفته أو انتقاداته إنما نقصد بالسؤال بضبط علاقته بالإجراءات التي يجب اتخاذها لتفادي ما يمكن أن يترتب على الأمد القريب من سلبيات قد تسيء بشكل كبير وقد تساعد على تطويل ما يمكن أن يترتب عن نتائج إيجابية على الأمد البعيد.

ذلك السيد الوزير أن الحكومة بادرت إلى اتخاذ مبادرتين جزئيتين كبيرتين في أن واحد المبادرة الأولى تتعلق بحسم مسألة التوقيت المستمر والمبادرة الثانية تتعلق بالمغادرة الطوعية كلاهما يسعى إلى هيكلة النظام الإداري والقطاع الإداري العمومي بشكل مباشر فالمغادرة الطوعية تسعى إلى هيكلة الجهاز الإداري من ناحية الوظائف ومن ناحية الموظفين والموارد البشرية والإجراء الثاني المتعلق بإعادة الزمان في الإدارة المغربية بين هاتين المبادرتين توجد الإدارة، إدارة تتسم بسمات سلبية مع الأسف في غالبيتها ومن جهة نرى أنها إدارة يعني نوعا ما من العياء من تطويل من تعقيد يعني هيمنة البيوقراطية من جهة ثانية نرى أن الموظفين لا أقول كل الموظفين ولكن بعض الموظفين مع الأسف لم يجدوا من الإدارة ما يمكنهم من فهم الخدمة العمومية والمبادرة إلى تفعيلها بمعنى أن التحسيس داخل الإدارة ما زال ناقصا. من جهة ثالثة نرى أن المجتمع في حد ذاته أصبح يعي كذلك من خدمة الإدارة أصبح يبحث عن الخدمة العمومية من جهة أخرى كما حصل في التعليم وفي الصحة وفي الإسكان إلى آخره فهذه المعضلة تحيط بها هذه المبادرتين التي بدون شك على المستوى البعيد ستتحسن وتتطور وستدخل في إطار استراتيجية تحديث الدولة وتفعيل إمكانيتها في اتجاه بناء دولة قوية ولكن على المدى القريب هذا جوهر السؤال، ماذا تهيئه ولا نريد أن نسمع إعادة انتشار ولا مسألة إعادة نظام. أريد أن أقول ما هي الإجراءات والتدابير المتخذة والمرتبطة بالمدى القريب حتى لا يبقى المواطن يسعى من الحصول على خدمات في الصحة مثلا ينتظر ويجاب بأنه سيتم فيما بعد إلى آخره وفي التعليم كذلك هناك ظروف استعجالية أمام مبادرات جزئية لابد أن تنفذ وأمام الوضعية الإدارية المعقدة للنظام الإداري وحاجيات وقائية المترتب بتفادي الجوانب السلبية المرتبطة بالمدى القريب وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، كاين سؤال واحد

السيد الوزير:

شكرا السيد الرئيس،

أود بكل صدق أن أشكر السيد المستشار المحترم على طريقة وضعه هذا السؤال اللي أصلا متعلق بنتائج المغادرة الطوعية واللي طبعا مشي في 3 دقائق نتكلموا عليها واللي ربطها أيضا التوقيت المستمر، كما جاء في تدخله هاتين المبادرتين تعتبرهما الحكومة مدخلين أساسيين لإصلاح الإدارة ولتحديثها يعني تدبير الزمان داخل الإدارة وتنمية ثقافة العمل وتنمية قيمة الزمان داخل الإدارة فيما يتعلق بالتوقيت المستمر ولكن أيضا زعزعة هذه الإدارة للقضاء على سوء توزيع الموظفين داخلها والاكتظاظ الحاصل في بعض القطاعات وبعض الجهات ولكن أيضا الخصاص الحاصل في بعض الجهات وبعض القطاعات الأخرى مخصناش نساو أن هذه المبادرة ديال المغادرة الطوعية هي أصلا لإعادة التوزيع ديال الموظفين لصالح القطاعات الاجتماعية التي فيها

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

خصاص وطبعا ربما نعطيكم بعض الأرقام بخصوص هذه النتائج حنا عندنا يعني قيمنا الحصيلة وغدي يكون عندنا ربما فرص لتدارسها داخل اللجنة لتفصيل شكون اللي مشي منين مشي حسب السن حسب الجنس حسب الأقدمية حسب القطاع حسب الجهات كل موجود نعطي بعض الأرقام هذه العملية خصصت 390000 تقريبا موظف اللي غادرو من أصل 50 ألف طلب أي 76٪ ديال الطلبات وتتمثل فقط 7.5 من أعداد الوظفين داخل الإدارة العمومية 75٪ من المغادرين عندهم أكثر من 50 سنة يعني أن كنسمع هنا وهناك أن أكفاء الأطر هي اللي غادرت هذا غير صحيح وغير خطأ ولكن إلى مشى 39 ألف راه مزال 500 ألف موظف داخل الإدارة وهذا حيف إلى كلنا غير اللي مزيان اللي مشى راه 500ألف اللي عدم مغادرتهم يعتبر إعادة تعاقد ضمنيا مع الدولة مع البلاد ومع الإدارة من أجل تنميتها ومن أجل خدمتها ثانيا أن هذه العملية تأطرت داخل يعني من الإدارة هما اللي اعطاوا الموافقة وهما يعني اللي بثوا في الملفات وإلى خلوا شي وحد يمشي راه عندهم البديل داخل الإدارة أن هذه العملية مكنتنا في قانون المالية ولأول مرة منذ 15 سنة باش في قانون المالية نفتح مناصب شغل جديدة مناصب مالية نفوق عدد المغادرين في إطار التقاعد هذه 15 سنة كنا نحل مناصب مقابل التقاعد أول مرة لسد الخصاص في القطاعات الحيوية لأول مرة في تاريخ المغرب كانستطعوا نتحكمو في هذه الكتلة الأجرية اللي تتفوق 13٪ من الناتج الداخلي الخام في بلادنا واللي تعتبر يعني حاجز في وجه مرونة هيكلة الميزانية واللي كن ما درناش المغادرة الطوعية خصنا 5مليار جديدة تدرج في ميزانية الموارد ديال الكتلة الأجرية في السنة المقبلة، على كل حال هناك فرص جديدة لتدارس هذه العملية التي تعتبر ناجحة إداريا اقتصاديا لأن غدي نخلق 40 ألف منصب شغل في القطاع الخاص هدو اللي مشاو اقتصاديا وماليا شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، فعلا أن الموضوع يستحق مجال أوسع تفضل السيد المستشار للتعقيب لكن أرجوك في إطار دقيقتين،

السيد المستشار:

السيد الوزير، فيما يتعلق نحن الآن في تدبير وتنفيذ هذه الإجراءات وبدون شك أنكم تقومون بما يتطلب الأمر، لكن سؤالنا يتجه إلى ما سميتموه بمرحلة الزعزعة طبيعيا تكون إجراءات جزئية لنتزعزع ولكن زعزعتنا مرتبطة بوضع الإدارة العمومية التي تحتاج إلى إصلاح فالآن في تجاوز هذه الزعزعة أو هذه المرحلة ما هي الإجراءات المتخذة حتى لا تؤدي هذه المرحلة ديال الزعزعة إلى خلق أثار سلبية بمعنى آخر بل هناك برنامج واضح لتحسيس المواطنين لفهم عمق ما قلتموه من العمق الإصلاحي وإستراتيجية وأهمية هذا الإجراء ثم كيفية التعامل معه من شكل لا يلغي الخدمة العمومية لأنه هناك خطر بتحديد أو إلغاء أو تقليص الخدمة العمومية في مرحلة هذه الزعزعة ثم هل هناك لجان يقظة على مستوى جميع جهات المملكة للتخفيف من آثار هذا الفراغ المؤقت الذي سيحصل في فترة الأمد القصير الذي أخاف أن يكون يؤدي إلى لأنه سيدوم أربع سنوات أو 5 سنوات إلى خلق أوضاع مزرية أوضاع خطيرة على المستوى الفردي. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، السيد المستشار تفضل السيد الوزير

السيد الوزير:

أنا مقصدتش الزعزعة زعمة زعزعة إيجابية لأنه كنحركو هذاك الجسم ولكن معكم الحق السيد المستشار هذا كما ذكرت مدخل للإجراءات التي ستقبل عليها الحكومة فيما يتعلق بالموارد البشرية فيما يتعلق بتبسيط المساطر فيما يتعلق بالهياكل فيما يتعلق بكل المؤسسات أو مؤسسات الإدارة غدي تكون تصب في مجال التحديث ومجال الإصلاح شكرا السيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير،

شكرا لكم على مساهمتكم ننتقل إلى قطاع العدل السؤال يدور موضوعه حول ضرورة تعميم محاكم الاستئناف على جميع جهات المملكة للمستشارين المحترمين السادة: الحبيب الزويكي، الحسن نبيه، أحمد بومكوك، تفضل السيد المستشار المحترم، الكلمة لكم.

السيد المستشار:

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

أخواتي، إخواني المستشارين،

من بين ما تعنيه سياسة القرب التي ناد بها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله تقريب القضاء من المتقاضين ولكن بالرغم من كل المجهودات التي بذلت في هذا الصدد لا زالت العديد من الأقاليم تعاني من بعد محاكم الاستئناف الشيء الذي يقرض على المتقاضين الانتقال إلى أقاليم أخرى قد تكون بعيدة جد عن أقاليمهم المعتادة ويؤدي هذا التنقل إلى ارتفاع المصاريف المختلفة وأحيانا إلى ضياع حقوق المتقاضين وعلى سبيل المثال السيد الوزير أعطيكم حالة جهة كلميم السمارة التي تضم خمسة أقاليم ولا تتوفر على محكمة استئناف الشيء الذي يفرض عليهم التنقل إلى مدينة أكادير ألا ترون السيد الوزير أن بعد محاكم الاستئناف على بعض الأقاليم يضر بمصالح المتقاضين وها هي الإجراءات التي تنون وزارتكم القيام بها لحل هذه الإشكالية بالنسبة لجهة كلميم السمارة وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم،

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

السيد وزير العدل تفضلو.

السيد الوزير محمد بوزوبع وزير العدل :

شكرا السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أشكر السيد المستشار على هذا السؤال الذي سيتيح لي الفرصة لأتحدث عن كيفية توزيع محاكم المملكة والمعايير التي تراعى في ذلك طبعا في إطار المصلحة القضائية التي بدأت سنة 1974 كان هناك شعار هو مبدأ تقريب القضاء من المتقاضين وعلى هذا الأساس انتقلنا من 53 مؤسسة قضائية إلى 191 محكمة ثم كذلك 181 مقر للقضاة المقيمين بالإضافة إلى 706 محكمة حاكم جماعة التي تقلصت إلى 406 لأسباب موضوعية سبق لي أن شرحتها. إذن يعني الكيفية ديال نمو المحاكم يعني ماشي بواحد النسبة اللي هي تفوق النسبة الديموغرافية اللي في بلدنا وكذلك نسبة تزايد القضايا أمام المحاكم فطبعا الآن أصبحت عندنا 24 محكمة استئناف إذا أضفنا محكمتي استئناف في كل من المحاكم الإدارية المحاكم التجارية والآن نحن بصدد إحداث كذلك محاكم استئناف إدارية اللي غدي يصبح العدد تقرب من 26 محكمة استئناف طبعا محكمة الاستئناف لابد من مراعاة عدد القضايا كذلك الجانب الجغرافي ثم الإمكانيات المادية وإلى عدد القضايا إلى غير ذلك لأن نلاحظ بأن هناك تبعثر للمجهودات هذا العدد اللي هو موجود هو عدد تنعتبرو بأنه عدد يعني واضح وأكثر مما يزن فلما تنعملوا دراسة مقارنة تنوجدوا مثلا في مصر اللي عندها قضايا أكثر منا عددهم 8 محاكم استئناف عدد السكان طبعا هو أكثر ثم عدد القضايا اللي رائجة فيما يعني أكثر بكثير من القضايا التي تروج في المحاكم الابتدائية والمحاكم الاستئنافية في المغرب ومع ذلك يعني العدد هو 8 ديال محاكم الاستئناف وفي فرنسا كذلك عندهم سبعة مليون وثمانمائة ألف قضية يعني عندهم 37 محكمة استئناف ولكن احنا عندنا يعني اثنين مليون وأربعمائة ديال القضايا اللي كتسجل في حين أم ما يستأنف لا يتجاوز 10٪ يعني 240 حتى 250 ألف قضية التي تستأنف أمام محاكم الاستئناف ديال المملكة في حين الجهة اللي تكلم عليها السيد المستشار تنوجد بأن عدد القضايا اللي هي تتحكم في المحاكم الابتدائية عشرة آلاف وخمسمائة وثمانية 10٪ إلى استنفات غدي تكون ألف قضية ألف قضية لا تبرر إحداث محكمة استئناف برئيسها وبنيابة عامة وبنيابة إلى غير ذلك لهذا نحن طبعا نتفهم قضية المسافة وإن كان أمام محاكم الاستئناف الآن المسطرة أصبحت كتابية وأنه المحامي إلزامي بالنسبة لقضايا أهم محاكم الاستئناف لهذا فكرنا في حل وهو إما إحداث عرف لحكمة الاستئناف عوض ما تنشأ يعني محكمة قائمة بالذات وإما أن نقوم بجلسات تنقلية وهذا شيء الآن اللي مشينا فيه بالنسبة خاصة للمنطقة الجنوبية أنه فعلا مشات دورية للسادة المسؤولين القضائيين وغدي نوفرو لهم الإمكانيات ديال التنقل لكي يعقدوا الجلسات التنقلية وخاصة بالنسبة للمعتقلين وتنعقد بأن هذا سيكون حل اللي هو غدي نجمعوا فيه ما بين تقريب القضاء للمتقاضين وفي نفس الوقت غدي نخففوا العبء والكلفة ديال إحداث محكمة استئناف قائمة الذات شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، التعقيب السيد رئيس الفريق تفضلو.

السيد المستشار:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيد الوزير، احنا كنتفاهمو الإحصائيات اللي تقدمتم بها واللي اعتمدت عليها ولكن هذا مكيبروش يعني على الأقل في هذ الخمسة ديال الأقاليم تكون محكمة الاستئناف في كلميم، لأنه كاين أقاليم اللي كتبعد بـ 600كلم على أكادير وتتعرفوا السيد الوزير أن المواطن إلى بغى يرحل من المدينة ديالو باش يوصل بـ 600كلم خصو يومين وهذه اليومين خصها مصاريف والإمكانيات ديال الناس ديال الجنوب راها على قد الحال فكنطلبوا منكم أنكم تجتهدوا وتعملوا في هذا الاتجاه هذا على أساس أن تكون محكمة قادرة في "كلميم" باش يمكن أن تحل هذه الإشكالية اللي هي ديال خمسة أقاليم وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير، السؤال الموالي دائما موجه إلى قطاع وزارة العدل حول موضوع بناء مقرات القاضي المقيم للمستشارين المحترمين السادة: نور الزين عبد القادر، إبراهيم فضلي، إدريس حسني، الصوالحي بوزكري، الحسن عباد، أحمد جوهري، امبارك السباعي، أحمد المنتصر، محمد المنصوري الكلمة للسيد المستشار المحترم المنتصر.

المستشار السيد أحمد المنتصر:

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء المحترمين،

إخواني المستشارين المحترمين،

السيد الوزير المحترم،

لا يخفى على علم سيادتكم الأهمية الخاصة التي يحتلها القاضي المقيم في سلم تحقيق العدالة في بلادنا وتخفيف العبء على المحاكم الوطنية وتسهيل مأمورية التقاضي بين المواطنين لذا وانطلاقا من توجهات الحكومة نحو تفعيل الاختيارات القائمة على سياسة القرب واعتبارا للدور الهام الذي يقوم به القاضي المقيم في فضل العديد من القضايا التي كانت تتراكم على رفوف المحاكم وتأخذ حيزا واسعا من أوقات القضاة وتكلف المشاق للمتقاضين وحيث أن العديد من التجمعات

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

السكنية الهامة تفتقد لهذا النوع من التقاضي حيث يتطلبها الأمر كالتنقل إلى مناطق أخرى لعرض القضايا وحتى وإن وجد القاضي فإن مقره غالبا لا يكون في مستوى المهمة المنوطة به وذلك كما هو الشأن لعدد من المناطق في العالم القروي وعلى سبيل المثال سوق السبت، أولاد النما، الذي كان مقررا إنهاء بناء الشطر الأخير من الأوراش في صيف 2002إلا أنه لحد الآن لم يتم لكل ذلك نسألكم السيد الوزير ما هو تقييمكم للدور الذي يقوم به القاضي المقيم؟ وما هي المعايير التي تعتمدونها في توزيع هذا النوع من المهام وفي بناء مقراتهم على المستوى الوطني؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس، الكلمة للسيد الوزير للإجابة.

السيد الوزير:

شكرا السيد الرئيس،

هذا السؤال موضوع 14 ماي 2004يعني هذه أكثر من سنة وما أعتقد بأن السيد المستشار تخفى عليه بأن مركز القاضي المقيم بسوق السبت أولاد النما يعني وقع تدشين ديالو يوم 5 غشت 205 بحيث أنا كنت أنتظر يقول بأنه فعلا تهنئكم بأنكم أنجزتم هذا المركز فتنطلب منه باش يزورو ويتأكد من العمل ديالو.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيد الوزير،

وعلى أي سؤال كانت له ما يبرره وفائدته السيد المستشار المحترم تفضل السيد المنتصر.

المستشار السيد أحمد المنتصر:

شكرا السيد الوزير المحترم،

على هذا النبأ حنا وضعنا السؤال وكما في علمكم هذه مدة ما اتبلغناش بأنه هذاك المقر تم التدشين ديالو والهدف من طرح السؤال ديالنا هو توفير السكن اللائق لهذا النوع من القضاة حتى يأمن في ظروف جيدة وينتج أكثر ويتغلب على الملفات المتراكمة على الرفوف وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، تفضل السيد الوزير،

السيد الوزير:

بمناسبة طرح هذا السؤال تنخبر السادة المستشارين بأنه فعلا كان هناك إحداث لـ 181مركز من بعد ما رجعنا الخريطة القضائية وجدنا مراكز اللي تبنات أحسن من المحاكم الابتدائية شحال تتواجد فيها ديال القضايا كاين مراكز اللي فيها 3قضايا في العام وكاين اللي فيها متتعداش 149 قضية كاين اللي فيها ستة بحيث كاين هناك تبديع كبير جدا فيما يخص البنايات لهذا الآن تنراجعوا الخريطة على أساس النظام الجديد اللي بغين نعملو ديال قضاء القرب باش يمكن ندمجو حكام الجماعات والمقاطعات داخل هاته المراكز في إطار نظام يعني منسجم مع المنظومة القضائية بصفة عامة حتى يمكن أن نعوض حكام الجماعات والمقاطعات لقضاء القرب (غير مفهوم) قضاة لهم خبرة ولهم كفاءة إلى غير ذلك لهذا احنا الآن بصدد إعادة النظر حتى في هذه المراكز، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير،

ننتقل إلى السؤال الموالي حول إكراه البدلي في الديون التعاقدية للمستشارين المحترمين السادة: محمد السلامي، عبد السلام الودي، عادل المعطي، محمد هلال، محمد الطريبش، محمد العقاوي، محمد الديبوني، عبد القادر البريكي، الميلودي عفوت الكلمة للأستاذ السلامي فليتفضل.

المستشار السيد محمد السلامي:

السيد الوزير،

لا يخفى عليكم بأن الإكراه البدني يشكل إحدى الوسائل الرادعة للتملص لتنفيذ الأحكام وإن النيابة العامة لها الاختصاص الكامل للقيام بكل الإجراءات اللازمة لتنفيذ مسطرة الإكراه البدني إلا أننا لاحظنا مؤخرا بأنكم أصدرتم منشورة إلى السادة الرؤساء النيابة العامة تطلبونه من خلال عدم تطبيق مسطرة الإكراه البدني في حالة إذا ما أدى المكره بشهادة العوز بشأن دين أنشأ عقد كراء لهذا نطرح عليكم السؤال التالي في حالة تطبيق مضامين هذا المنشور ما هي الجهة التي يمكن أن يطعن فيها وإذا كان الأمر كذلك فما هي الإجراءات المتطلبة لذلك وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم،

السيد الوزير، الجواب من فضلكم.

السيد الوزير:

السيد الرئيس،

السادة المستشارين،

أعتقد بأنه الإكراه البدني الآن في ميدان التعاقد أصبح متفق عليه دوليا على أنه ليس من العدل وليس من الإنصاف أن يطبق في حالة ما إذا أثبت الشخص المدين عسره وعوزه لأن الأمر كله فلسفة الإكراه البدني التي كانت من قبل وهو إجبار الشخص على الأداء إذا أثبت بكيفية قطعية على أنه معسر يعني كيف يمكن أن نبرر تحمل الدولة لاعتقال خص وهو معسر وغدي نخلصو عليه الإقامة ديالو في السجن إلى غير ذلك بما يترتب عن كل هذا من أضرار بالنسبة لمحيطه.يعني

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

بحيث هذه الفلسفة مبقاتش مقبولة مع مبادئ حقوق الإنسان لهذا نص يعني أولا العهد الدولي اللي صادق عليه المغرب في المادة 11 على أنه لا يجوز سجن إنسان فقط على أساس عدم قدرته على الوفاء بالتزام التعاقد وجاء المجلس الأعلى ديالنا المغربي مؤكد ذلك بمقتضى قرار اللي مؤرخ في 26-9-2001على ضوء هذا وضوء ما وقعنا عليه قرار المجلس الأعلى اللي تيقول أن أسبقية التطبيق القانون الدولي على القانون الداخلي باتفاقية دولية على القانون الداخلي كان عليه شرف أن أبعث منشورا للنيابات العامة لدى توقف نهائيا لتطبيق مسطرة الإكراه البدني بالنسبة للديون التعاقدية طبقا للمادة 11 من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية يبقى السؤال الآن اللي طرحه السيد المستشار وهو هل يمكن الطعن في شهادة العوز فعلا يمكن الطعن إذا أثبت الطرف الدائن على أنه فعلا هذاك، الشهادة ديال المجاملة أو تحتوي على معلومات خاطئة أو مزورة يمكنه أن يطعن حتى بالزور في الشهادة ويمكن أن يعاقب الشخص ويعتقل لا بسبب الإكراه البدني ولكن بسبب أنه أدلى بشهادة اللي هي غير صحيحة وفي نفس الوقت إلى تبث أنه هذيك غير صحيحة معناه أنه عندك أملاك تيمكنلو يحجز عليها يمكنلو يتابع مسطرة ديال التنفيذ، التنفيذ متيتوقفش لأنه وحتى تحذف الإكراه البدني ولكن متى ظهر تيبقى التنفيذ قائم فوق ما ظهر أن هذاك السيد عنده مدخول تيمكنلو يمشي يحجز عليه فيما يخص الجهة اللي غدي تحمل التنفيذ وطبعا واش الدولة غدي تحل محل هذاك الناس باش تخلصلهم الديون ديال الخواص ماشي معقول إذن أعتقد بأنه هذه فرصة باش الناس تحتاط وتحتار مع من تتعامل، وندروش هذاك المهمل أولى بالخسارة إلى غير ذلك واللي يتطلب شي كرى مايخليش حتى تيتجمع كلو ويطلب الكراء في الشهر الأول أو الثاني وتكون العقود تيحرروها الناس اللي محترفين من الناحية القانونية باش متيكونش فيها وحد الحيف وفيها عيوب اللي تيمكن يستغلها الطرف الآخر لابد من إنضاج المعاملات القانونية في بلدنا حتى يمكن أن نجنب حتى النزاعات أمام المحاكم وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير،

السيد المستشار المحترم، تفضل،

السيد المستشار:

شكرا السيد الرئيس،

أشكر السيد الوزير، على جوابه عن السؤال الثاني، وأتأسف لعدم جوابه على السؤال الأول، السؤال الأول ما هي الجهة التي يمكن أن تعوض الدائنين؟ وحول هذا السؤال نقول لماذا عدم الإكراه البدني وفق الفصل1 من العهد الدولي ولا تطبق في الديون العامة العدل كان يقتضي أن يطبق هذا المنشور بالنسبة للديون العامة أو الديون الخاصة، أما بالنسبة للطعن ما زال نلح السيد الوزير أن يوضح كيفية الطعن وأمام من؟ أمام المحكمة الإدارية أمام النيابة العامة، أمام المحكمة الابتدائية، أمام محكمة الاستئناف فالطعن أمام من؟ غدي يكون ثالثا كيفما تلاحظون أن السؤال ديالنا وضعنا بكتاب الجنسية من 8-6-204 ولم يبلغ إلى الآن هنا حدثت حادثة جديدة ربما على منشور لا علم لنا به أو على سهم آخر وهو شكون اللي غدي يسلم الشهادة ديال العوز؟ هاذ شهادة الضعف شكون غدي يسلمها؟ نعم كاين قانون المسطرة الجنائية هي جاء فيه المادة 635 الفقرة الثالثة وأن هناك تنفيذ الإكراه البدني على المحكوم عليه الذي يدلي بإثبات عسره بشهادة عوز يسلمها له الوالي أو العامل أو من ينوب عنه شكون غدي ينوب لينا عن العامل؟ هذا هو السؤال، قلت أن قبل الآن كاين شهادة الفقر أو شهادة الضعف يعطيها القايد أو الباشا الآن نيابة العمالات قبل الشهادة اللي كيعطيها القايد أو الباشا تنطلب باش يكون هذه الشهادة تكون موقعة من لدن العامل مباشرة وإنما نعلم أن هذه العملية صعبة جدا فين تنصيبو هاذ الشواهد لذلك نطلب منكم السيد الوزير باش تعطينا توضيح عن هاتهْ النقطة، ثانيا ألاحظ أن شهادة العوز أو شهادة الفقر سببت كارثة بالنسبة للناس وحتى القانون أنها أطرت تنفيذ أحكام صدرتْ بصفة نهائية باسم جلالة الملك أصبحت حبر على ورق ولا تنفذ، النقطة الأولى، النقطة الثانية بالنسبة للاقتصاد الوطن وخاصة الإنعاش العقاري أن توجد من المدينات عمارات شاهقة وهي فارغة ومغلقة لماذا؟ لأن الناس لما طلو هذا المنشور مبقاوش كيكريو الأملاك ديالهم لأن لا معنى باش يكري المحال ديالو ويجلس فيه المكتري سنين متعددة ونحن نطالبه باش يجيب لينا شهادة الفقر، عندي حالة لابد أن أقولها السيد الرئيس وهي أن حلاق في أحسن مكان في المدينة رفض باش يؤدي الكراء ولما طلبوه في التنفيذ جاب شهادة الفقر، إذن السيد الرئيس هذا تلاعب خصنا نحط له ونهيب بالسيد الوزير أن يضع حدا لهذا المنشور إما يعدله باش يجيب الديون الخاصة والعامة وأن يحذف كلمة شهادة الفقر لأنه السيد الرئيس ضربة قاضية للقانون والأحكام النهائية والاقتصاد الوطني وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، السيد الوزير هل لكم الرد على التعقيب؟

السيد الوزير:

لأنه الآن أصبح مطلوب مني أعطي فتوة معنى السيد النقيب هو اللي يعطي فتاوي يعني في هذه النزاعات فأقول يعني بحيث الديون التعاقدية الآن أصبح إذا ابتعدنا عن الآن بعض المعاملات تتكون فردية مثل الكراء وغيره أصبحت مثلا القروض التي تمنحها الأبناك تتشطر التأمين هل أصبح التأمين هذا التأمين أصبح يحل محل المعوز فيما يخص الأداء الآن فيما يخص بالنسبة للقروض الصغرى السادة المستشارين شافو في التلفاز الإعلان ديال أنه الإنسان وخى معندوش يعني وخى معندوش ضمانات تيمكنلو ياخذ وأصبحت الدولة الآن تضمن عندنا بالنسبة للقروض اللي هي ممنوحة في الصيد أو غيره كاين صندوق الضمان كذلك كاين صندوق الضمان بالنسبة لشركة التأمين بحيث كاين حلول

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

ماشي فقط غير الإكراه البدلي ها أنت دخلت هذا الإنسان للحبس غدي يبقى شهرين 3 شهور 4شهور غدي يخرج شنو النتيجة نعم يعني الدائن ما استفاد حتى شي حاجة لهذا يعني الآن كاين وسائل تيقولك أعقلها وتوكل وحتى في الدين ديالنا جاء في سورة البقرة شنو تتقول فيما يخص عسر المدين يعني حتى في القرآن راه وردت يعني بجيث هاذ العهد الدولي راه عنده المصادر ديالو حتى من الشعائر الإسلامية، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير،

السؤال الموالي دائما قطاع العدل يدور موضوعه حول ضرورة إصدار نص تشريعي يعم جرائم تبييض الأموال ومصادر الممتلكات المتحصلة من المخدرات للمستشارين المحترمين السيدين: فوزي بن علال، ومحمد أبو الفرج السيد فوزي بن علال، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد فوزي بن علال:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

تكتسي جرائم الفساد الإداري المالي وتبييض الأموال خطورة كبيرة على جمع المستويات سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو المالية وذلك بكونها عملية كيف كتشوفو إضفاء الشرعية عل آمال الحصول عليها من مصدر غير مشروع وإذا كانت أغلب التشريعات الحديثة قد أدرجت جريمة تبييض الأموال ضمن مقتضياتها الجزرية وبعضها الآخر في الطريق إلى ذلك وهذا دليل على أن وعي المشرع بخطورة الأفعال التي تشكل جريمة التبييض وبالتالي هناك أكثر من سبب يدعو المشرع المغربي إلى تحريم قضية تبييض الأموال ومن بين تلك الأسباب أولا أن تبييض الأموال إجراما منظم تصل بكثير من الخطورة ثانيا كما أن مثل هذه الجريمة تتطور من فردية إلى جماعية منظمة ثالثا كما أنها تتحول من ناحية إلى دولية شديدة الخطورة كالإرهاب مثلا خامسا تبييض الأموال يلحق أضرارا بالاقتصاديات بسبب وجود اقتصاد خفي غير ظاهر يهدد الاقتصاد الرسمي سادسا قد يؤدي إلى توزيع غير عادل للثروة كما أنه يهدد الشفافية الاقتصادية ويقضي على روح المنافسة المشروعة وأمام كل هذه التخوفات التي تهدد بلادنا أصبح من الضروري تدخل الحكومة الاتخاذ التدابير التشريعية اللازمة والمسؤولة للتصدي لهذه الظاهرة الخطيرة. كما يتعين على الدولة النظام الداخلي داخلي شامل والإشراف على المصاريف والمؤسسات المالية من أجل ردع وكشف جميع أشكال غسل الأموال والتبليغ على كل المعاملات المشبوهة لتخليق الحياة العامة لدى نسائلكم السيد الوزير هل الحكومة بصدد تهيئ مشروع قانون متكامل يجرم تبييض الأموال وأمام الواقع الذي نعيشه نعتقد أن أسلوب اعتماد التدرج في تجريم تبييض الأموال والاقتصار في بداية الأمر على تحريم الإنجاز الغير المشروع في المخدرات وفي السلاح والذخيرة والرشوة واستغلال النفوس والاتجار في الأطفال والنساء إلى آخره وتزوير النقود وكذا الجرم الجرائم الواردة في الاتفاقات الدولية التي صادق عليها المغرب كبداية من الممكن وبعد ذلك يمكن توسيع المفهوم القانوني وتعميمه السيد الوزير وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم،

السيد وزير العدل، الجواب،

السيد الوزير:

شكرا السيد الرئيس،

شكرا السيد المستشار، على هذا السؤال فأذكر هنا بأن المغرب الالتزام منه بتحسين تشريعي قام فعلا بإعداد مشروع قانون يتعلق بتبييض الأموال وهذا القانون كان مدرج ضمن القانون المالي ولكن الحكومة رأت من المناسيب أن يبقى قانونا مستقلا وأن لا يكون مصحوبا بالقانون المالي حتى يمكن للسادة النواب والمستشارين أن يكون لهم الوقت الكافي من أجل دراستهم والتعمق فيه والتقديم كذلك المقترحات والملاحظات اللازمة ومحافظة على الوقت ألا يمر في زحمة المشروع القانون المالي وهذا المشروع هو فعلا يجسم احترام الالتزامات ديال البلاد ديالنا وما وقعت عليه من اتفاقيات ديال الأمم المتحدة المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وكذلك ما وقعت كذلك التوصيات المنظمات الدولية وخاصة اللجنة النقدية والمالية لصندوق النقد الدولي ومجموعات العمل المالي لمكافحة غسل الأموال إذن المشروع يعني هو مشروع متكامل وسوف يقدم إن شاء الله في القريب إلى البرلمان فيما يخص الآن ما يطبق فعلا كاين في القانون الجنائي للمصادرة، مبدأ المصادرة، مصادرة الأموال المتحصّنة من التجارة الغير المشروعة مثلا كما نقول المخدرات والتهريب وكل الوسائل المحكمة لها الحق أن تصادر جميع ما هو متحصل بّهّاته الكيفية الغير مشروعة وأن تحجز كذلك على الممتلكات وكل الوسائل التي استعملت لنقل كذلك هذا النوع من البضاعة بالطبع يعني تطبيق هذا النص لن يكون بالسهل لأنه لابد أن نكون واخذين لكل الاحتياطات وموفرين كذلك لكل الضمانات حتى لا يمكن أن نسمي كل الأموال هي أموال ناتجة عن عمل غير مشروع وبلدنا هي طبعا بلد مصدرة لليد العاملة والعمال يدخلون أموال إلى غير ذلك بحيث ماشي كل الأموال هي ترد إلا وهي لابد أن نقول يعني أموال اللي هي غير مشروعة أو متحصلة من تجارة غير مشروعة لهذا كذلك لابد من مراعاة كل هذه الاعتبارات وهاته الجوانب حتى لا يظلم أي أحد، وفي علمكم بأنه حتى بالنسبة للآن القرار ديال مجلس الأمن حنا ملتزمين به وكثير ما نتوصل بمطالبة بحجز الأموال لأشخاص إما أجانب أو أشخاص يعني يعيشون في المغرب بحجز أموالهم باعتبار أن هناك تشكك بأنهم يتاجرون في أمور أو يقومون

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

بتمويل الإرهاب ونحن نلتزم بما وقع الاتفاق عليه دوليا ولكن في نفس الوقت نقول بأنه هذه الإجراءات لابد أن تكون إجراءات قضائية ولا يمكن أن تبقى إجراءات إدارية محضة تحت هذه الإشكالية عولجت الآن في مشروع قانون الذي سوف يقدم إلى البرلمان وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير،

السيد المستشار، الرد على جواب السيد الوزير،

السيد المستشار:

السيد الوزير ألا تعتقدون أننا تأخرنا كثيرا على إعداد الحكومة تأخرت، لأن الكل يعلم أننا هنا في المغرب كاين هناك عملية تبييض الأموال خصوصا في الشمال تعرفون أن التهريب في الشمال على أشده وتعلمون أن المهربين سواء كان، أنا لا أتحدث عن المهاجرين الشرفاء والمغاربة الذي يشتغلون بعرق جبينهم أتحدث عن تبييض الأموال بهذه الطريقة هذه سواء ألقي القبض عليهم أم لا فنعلم أنهم يأتون بأموالهم سواء في الشمال أو الرباط تيبنو بنايات شاهقة وبأثمان شاهقة، بأثمان كبيرة ويبيعون الشقق بأبخس الأثمان لإضفاء الشرعية على هذه الأموال هذه وكيدخلوها في الاقتصاد الوطني وكتعرفو السيد الوزير كذلك نحن البلد الوحيد أمام أوربا اللي كيجي أي واحد ممكن أن يشتري شقة أو عمارة نقدا كيمكنلو يجيب بليزة ديال الفلوس ويخلص النوطير وما مكاينش اللي كيسولو من أين لك هذا المبلغ ديال 400 مليون أو 300 مليون وهذا مكاينش في أوروبا تماما القانون الغربي دائما أي نوطير وأي بنك أديتلو حقيبة ديال الفلوس نقدا إلا ويسألك من أين لك هذا هاد شي كله معروف عندنا حنا السيد الوزير وكاينة مسائل أخرى كثيرة ولهذا حنا كنطلبو بتقديم هذا المشروع ديال تبييض الأموال في أقرب وقت ممكن إلى البرلمان وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم السؤال الموالي إلى نفس القطاع يدور موضوعه حول صعوبة تطبيق مدونة الأسرة للمستشارين المحترمين السادة: محمد الخضوري، زبيدة بوعياد، عبد السلام خيرات، مولاي الحسن الطالب، أبو بكر أعبيد، المستشار المحترمة تفضلي لكم الكلمة.

المستشارة السيدة زبيدة بوعياد:

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء، أختي المستشارة إخواني المستشارين،

لقد شكل إقرار البرلمان المغربي لنص مدونة الأسرة حدثا مهما يؤشر على دخول بلادنا أي مرحلة جديدة في إقرار المساواة والعدالة بين النساء والرجال وفي الاعتناء بقضايا الأسرة بكل مكوناتها مما يثمن العلاقات الاجتماعية ويقوي أواصر التضامن والتكافل ويقضي على التمييز واللاتوازن وبفضل هذا التقدم الذي رعاه صاحب الجلالة أصبحت بلادنا تحتل مكانة مرموقة في المنتديات الدولية التي أصبحت معايير للاعتناء القانوني والاجتماعي بقضايا المرأة أساسية في تحديد علاقاتها لكن الملاحظ السيد الوزير أنه رغم الموجود المبذول لحد الساعة في مجال تفعيل الأسرة وتوفير البنيات الضرورية لاشتغاله فإن هناك صعوبات تعترض التفعيل العملي والميداني لمقتضيات وأحكام مدونة الأسرة ومن هنا نسائلكم السيد الوزير أعني الإجراءات التي قمتم بها لحد الساعة لتفعيل بنود المدونة وجعلها ممكنة للتطبيق في كل الجهات شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة، السيد الوزير

السيد الوزير:

شكرا فعلا هذا السؤال السيد الرئيس والسادة المستشارين مضى على الوضعية سنة خلال هذه السنة يعني وقع تطوير كبير جدا في مجال إحداث أقسام قضاء الأسرة وإعادة هيكلتنا وتنظيمها وتزويدها بكل الإمكانيات بحيث الآن على حسب الإحصاء الأخير أننا عندنا 64 قسم لقضاء الأسرة يعني تقريبا التغطية بالنسبة كاين 33 قسم خصصت لها أجنحة مستقلة لبناية المحاكم الإدارية كاين 31 قسم توجد في بنايات مستقلة وفعلا الآن كذلك في ميزانية 2006 عطينا الأولوية للبنايات المتعلقة بأقسام قضاء الأسرة لأن كاين عدد من البنايات اللي اضطرنا نكروهم ولكنهم بانت عمليا لأنه ماشي صالحين إذن لابد من أن نبني وسوف نعمل على البناء أقسام اللي هي تكون بمثابة محاكم للأسرة صالحة طبعا عندنا إشكالية التي تطرح وديال المحلات التي كرينا تيقول كاين اكتظاظ علاش الاكتظاظ ما شي ديال عدد القضايا حنا عندنا إشكالية ديال الناس اللي تيرافقوا الناس اللي كيجو للمحاكم اللي بغى يتزوج تيجي معاه وحد العدد كبير ديال عباد الله اللي بغى يطلق كيجي معاه عدد كبير، صعيب كيفما بغينا نعملو صعيب على باش نعملو محاكم حتى للزوار صعيب ولهذا كاين عندنا وحد العدد اللي تيقول كاين الاكتظاظ كاين الناس بزاف ولكن حنا لما بحثنا لقينا هذا هو من الأسباب ولهذا مثلا في الدار البيضاء وصلنا للبناية اللي هي تتبث في الطلاق وفي كل النزاعات يعني بوحدها واللي هي تتعمل في الزواج والحالة المدنية عملناها بوحدها وفعلا أن الزواج تنعتبروه ماشي محكمة خصو يكون يعني مكان الاستقبال يعني بحيث ذاك الفرحة تتبدى من ذاك الوصول إلى قسم قضاء الأسرة للحصول على الإذن ولذا لازم يكون محل لائق وحسن الاستقبال فيه إلى غير ذلك وهذا وفرناه الآن في الدار البيضاء وغدي ما أمكن أننا نعمموه لأن الدار البيضاء هي أهم محكمة بالنسبة لما لدينا من عدد القضايا والأهمية فيما يخص اللي عملنا كذلك وقع تعيين 161 قاضي للأسرة مكلفين بالزواج و149قاضي مكلفين بالتوثيق وشؤون القاصرين عملنا كذلك برمجة أيام دراسة لفائدة 360 قاضي باش يتكونو على مدونة الأسرة

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

حصينا كذلك جميع الإشكاليات اللي هي سببها التطبيق لمدونة الأسرة وهذيك الإشكاليات حصيناها ديال جميع المحاكم وعملنا أيام دراسية في "افران" اللي كانوا فيها قضاة الأسرة باش يمكن لنا يعني نوصلوا إلى أن يكون الاجتهاد موحد للجواب على جميع الإشكاليات المطروحة كذلك الآن عملنا على أسس إصدار مجلة، مجلة قضاء الأسرة اللي فيها الاجتهادات وفيها النصوص فيها كل شيء كذلك أصدرنا دليل تطبيقي لمدونة الأسرة صدرناه بالفرنسية طبعا بالعربية وأخيرا أصدرنا يعني الترجمة الرسمية لمدونة الأسرة بالفرنسية وسنعمل على طبع أعداد كبيرة جدا لتوزيعها بالمجان بالنسبة للمغاربة المقيمين بالخارج بحيث هناك كذلك يعني في مديرية الشؤون المدنية الآن قسم خاص يتتبع ويتفتيش وبمراقبة أقسام قضاء الأسرة يعني طبعا تنعتبروا هذا وحد المكسب كبير جدا وكلكم سميتموها ثورة اجتماعية بالنسبة للبلاد ديالنا إذن لابد من أن نرعى هاذ المولود بكيفية مباشرة حتى يترعرع وحتى تتحقق يعني المبادئ والقيم السامية التي نص عليها هذا القانون وأنا مستعد في إطار اللجنة أن أعطيكم إحصائيات على الزواج وعلى الطلاق واش الزواج ارتفع واش الطلاق نزل إلى غير ذلك باش تكون عندكم فكرة واضحة على كيفية التطبيق والنتائج هاذ النص وغدي يكون الوقت الكافي بالنسبة إلي وإليكم شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

السيدة المستشارة المحترمة في إطار التعقيب بعجالة.

المستشارة السيدة زبيدة بوعياد:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير صحيح هذا السؤال وضع منذ سنة ونظن أن الموضوع لا زال موضوع الساعة وهذه السنة سمحت لنا بتقييم كذلك هذه التجربة وكيفية تطبيقها ولكن الخبراء والسادة المحامون والقضاة اللي كيعملو في الميدان يلاحظون بأنه هناك بعض الصعوبات فيما يخص مثلا تطبيق بعض البنود مثلا فيما يخص مسطرة التطليق فيما يخص من الفصول 94 إلى 97 فيما يخص كذلك مسطرة الشقاق وذلك فيما يخص السلطة التقديرية للمحكمة هذه السلطة التقديرية للمحكمة تختلف أولا حسب القضاة حسب المحاكم وكذلك الجهات بحيث ليس هناك توحيد فيما يخص ما يصدر من أحكام التي عندها علاقة مع السلطة التقديرية مثلا في هذه المدونة مكاينش جدولة للمعايير un Barème بحال اللي كاين في قانون حوادث السير يمكن يوقع اجتهاد فيما يخص تحديث المعايير فيما يخص التعويضات من أجل تلافي عدم توحيد هذه الأحكام وتبقى السلطة التقديرية عند المحكمة فقط لما تنعطو السلطة التقديرية وبدون قانون دون تحديد المعايير كنفتحو المجال إلى اشتغال بنوع آخر وكنفتحو مجال إلى نوع من المزاج فيما يخص تطبيق القانون بعض الصعوبات واللي برزت عندها علاقة كذلك بالسلطة التقديرية هي فيما يخص التعويضات والنفقة وهنا إلى اسمحتوا السيد الوزير أطرح سؤال فيما يخص المشروع اللي كان حول صندوق التكافل العائلي لأنه هاذ المدونة جاءت ما شي باش إلى وقع مشكل فيما يخص النفقة أو فيما يخص التعويضات اللي خاص الزوج يدلي بها وميكونش عندو ويمشي السجن هاذي ماشي هو الطريقة باش جات بها المدونة جات على أساس التوازن والزوجة كيفما كان حالها مترضاش باش الزوج ديالها أب الأطفال ديالها يمشي للسجن إذن السيد الوزير ما هو مآل مشروع صندوق التكافل العائلي من أجل ألا يدخل الأزواج إلى السجون في حالة ما إذا تكون معندوش إمكانيات لسد ما حكم عليهم من تعويضات ومن نفقة وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا: بعجالة السيد الوزير.

السيد الوزير:

أقول بالنسبة لتوحيد الاجتهاد أن السلطة التقديرية لابد أن تكون للقاضي لأن القضايا ليست متشابهة مثلا تنجو لقضية ديال الطلاق بالنسبة للنفقة، النفقة كيدخل فيها ميمكنش تدير نفقة موحدة بالنسبة لجميع القضايا بعض الأبناء الزوج، المدخول ديالو، واش المرأة تشتغل أو ما تتشتغلش المستوى ديال العيش فين كانو عايشين إلى غير ذلك بحيث تدخل وحد العدد ديال الاعتبارات اللي القاضي ميمكنش نديروه بحال L'ordinateur نديرو يعني des barèmes نديرو معايير وندخلو المعايير ويعطينا الحكم ما شي معقول هنا حتى بالنسبة للتأمين هنوك les barèmes لها شي دائما محترمين ولهذا السلطة التقديرية ديال القاضي لابد أن تكون يعني حنا هذه القضية ديال توحيد الاجتهاد ونشر الاجتهادات هذه المجلة الأشياء اللي استعملو هو نشر الاجتهاد باش يكون وحد معايير يعني متقاربة بالنسبة للحالات يعني الاجتماعية باش ما يكونش تفاوت في الأول شوية يمكن نقولو يوقع بعض الحيف ولكن نعتقد حنا ومتبعين لما تنلاحظو بأنه أشياء اللي هي نازلة تنثيرو الانتباه يعني باش ميكونش حيف بالنسبة للأطفال لأنه هم الأساس لكن بالنسبة مثلا للقضية ديال الطلاق أو التطليق. الأجل يحترم لأنه 6 شهور تنعرفو بأنه الطلاق لما تيوقع الإصدار الحكم به غير قابل للاستئناف تيصبح نهائي لهذا هذاك الست الشهور هي الوسيلة للوقت باش تيمكن تيوقع إقناعهم بالتراجع والصلح هنا بغيت يعني نعطيكم إحصائيات باش تعرفو وتقربو يعني هذه القضية ديال الصلح شنو هو الآثار ديالها اللي كان عند تطبق المدون مثلا في الطلاق بعد الإحصائيات لمرور سنة على تطبيق مدونة الأسرة تبين أن العدد مسجل هو 26914رسم وبمقارنة هذا الرقم مع ما تم تسجيله خلال سنة2003، 44922رسم معناه كاين انخفاض ديال 40,9٪ بالنسبة للطلاق إذن أعطت المدونة نتيجة عكس ما كان يقال بأنه حيث أصبح الطلاق عن طريق القضاء أصبح سهل إلى غير ذلك فهو بالعكس انخفض وهذا نتيجة المحاولات اللي تيعملوا كذلك انخفض الطلاق الخلعي بالنسبة ديال 44,6٪ اللي كان هذا الطلاق الخلعي في حيف بالنسبة للمرأة يعني يعني بحيث انخفض الطلاق الرجعي انخفض

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

بنسبة ديال 26,6٪ بحيث هاذ التطبيق ديال المدونة أعطى نتيجة إيجابية ولكن كما قلت بأن التواصل عن طريق نشر الاجتهادات من شأنه أن نتلافى ما أشرتم له السيدة المستشارة في تدخلكم وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير،

حضرات السادة،

سنواصل الأسئلة الموجهة للسيد وزير العدل وأدعو المستشار المحترم عادل المعطي ليحل محلي وأستسمحكم لأنه هناك طارئ إذن فالسؤال الموضوع ديالو حول الدوافع الحقيقية للقضاء على المحاكم الجماعية للمستشارين المحترمين السادة: محمد المنصوري، عبد القادر قضاض، لحسن بوعود، المهدي زرقوق، عمار عبد الفتاح، محمد صالح قميزة، أحمد الإدريسي، عبد اللطيف الإسطنبولي، حياة الدليمي، الهاشمي السموني، الحبيب بن الطالب، عبد الله خنوفة، الكلمة للسيد المستشار المحترم المنصوري.

المستشار السيد محمد المنصوري:

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدتين المستشارتين المحترمتين،

السادة المستشارين المحترمين،

أظن على أنه اليوم الحركة معندهاش الزهر معندها غير الأسئلة اللي تفوق أكثر من سنة في الواقع السيد الوزير كنا طرحنا المشكلة ديال الجماعات ديال العالم القروي بطبيعة الحال كانت لنا فرصة باش نلقى ناقشنا واعطينا وجهة نظر وموقفنا فيما يرجع في لحذف المحاكم الجماعية الآن السيد الوزير المطلوب منكم باش تعطونا التقييم بعد هذه الفترة اللي هي كانت ما هي السلبيات؟ ما هي الإيجابيات من حذف هذه المحاكم؟ وتقولو لنا لأنه الرأي العام المغربي المواطن والمواطنة المغربية كاين هناك تفاوت كاين البعض تيوجدها بأنها حيف كاين آخرين اللي هما في وضعية أحسن تيقولو على أنه هذه مسألة إيجابية اللي قامت بها وزارة العدل وغادية في تماشي لتحديث وزارة العدل والعدل بالمغرب اللي تنطلبوا منكم هو تعطونا تقييم وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد الوزير:

فعلا الآن تنهيئوا مناظرة وطنية لتقييم نظام حكام الجماعات والمقاطعات وسيكون لنا الشرف بأن نشرك السادة المستشارين والسادة النواب في هاته المناظرة نظرا إلى أن تتذكر بأنه قانون الحكام الجماعات والمقاطعات عندما خرج كان أحدث ردود فعل من الناحية السياسية كبيرة جدا وطرحت فيه المساواة بين البادية وبين المدن إلى غير ذلك فيما يخص التقاضي يعني بحيث وضعت إشكاليات عميقة جدا ولكن كان في ذلك الوقت لابد من تجريد هذا النوع من النضال الآن وخاصة لم يكن لنا عدد ديال الأطر وعدد ديال القضاة الكافيين ونظرا كذلك لبساطة القضايا أنه لابد من لإيجاد مرونة وتبسيط لحلها لكن الآن بعد ما المغرب عرف تطور كبير جدا وأصبح لنا خريجون متعددون ينتمون إلى البوادي وينتمون للمدن وخريجي كلية الحقوق وأصبح كذلك لنا حتى بالنسبة للمتعاقدين اللي عندهم تكوين قانوني وتكوين إداري يعني واللي عندهم وحد الوزن وحد السمعة داخل إما داخل القبائل ديالهم والقرى إلى غير ذلك بحيث لابد أن نفكر في إعادة النظر في ذلك النظام اللي هو في الواقع يخدم وحد المرحلة متنقولش مكانش عنده وحد الإيجابيات كانت عنده إيجابيات ولكن الآن لابد جاء لكي يدمج باش الناس تكون عندها نفس الضمانات اللي تتقاضى أمام القضاء العادي ويكون عندها نفس الضمانات أمام هذا النوع من القضاء لكن مع المحافظة وهذا اللي سميته أنا قضاء القرب مع المحافظة على التبسيط وعلى طبيعة النزاعات اللي هي لابد أن تحل بكيفية سريعة وعلى أن لا يرتبط القاضي دائما ببناية يعني سيدنا عمر كان يحكم تحت شجرة بحيث هذه البساطة في السوق يمكن لو في كل محل يخرج لعين المكان مع الناس باش يمكن لو يحل وحد الإشكاليات بسرعة ويؤدي كذلك مسطرة التسديد ماشي دائما غدي يصدر حكم مسطرة التسديد إذن الآن نفكر وعندنا وحد النظرة متكاملة ولكن عملنا وحد الندوة ديال قضاء القرب وكانت أول ندوة في إطار العمل المشترك مع الاسبانيين وجاؤو القضاة الاسبانيين واطلعونا على التجربة الإسبانية في هذا المجال، مجال قضاء القرب والآن يعني هيئنا الملف متكامل من الناحية الأدبية لكي نعقد هذه الندوة التي سنشرك فيها على نطاق واسع كل الفعاليات لتقييم هذه التجربة والانتقال إلى تجربة اللي هي أرضي مع المحافظة كما قلتم على أنه يكون القضاء قريب من الناس لأن المهم وهو حل المشاكل ديال الناس بالسرعة اللازمة شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير،

شكرا لكم السيد المستشار المحترم الآن ننتقل إلى السؤال الموالي ويتعلق بمراكز إصلاح الأحداث للمستشارين المحترمين السادة: بلحاج الدرمومي، عمر ادخيل، لحسن اكوزال، لحسن اتغلياست، عمر الكردودي، بوسلهام بتة تفضل السيد المستشار المحترم.

السيد المستشار:

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني أخواتي المستشارين المحترمين،

السيد الوزير،

تلعب مراكز إصلاح الأحداث دورا مهما في مجال التربية والتكوين

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

والتهذيب أصدق لإعادة إدماجهم في المجتمع والاعتماد على أنفسهم في اكتساب قوت يومهم بعد مغادرتها إلا أن هذه المؤسسات تعرف خصاصا كبيرا على مستوى تجهيزاتها والمربين المتخصصين بهذا المجال بحيث نجد البعض منها عبارة عن معتقلات لا تتوفر بها أدنى شروط إعادة التربية وهو ما يعضها عن تحقيق الأهداف المرجوة منها لهذا نسائلكم السيد الوزير عن السؤال الأول استراتيجية الوزارة في بناء مراكز إصلاح الأحداث على المستوى الجهوي والمجهزة بجميع الوسائل الضرورية ومتوفرة على الأطر الكفئى للقيام بدورها على أحسن وجه، السؤال الثاني معالي الوزير وهو هل هناك شراكة مع العمالات والأقاليم لبناء وإصلاح بعض المراكز علما أن بعض هذه العمالات والأقاليم تعتمد على بعض الأجنحة في دور الشباب وتخصيصها للأحداث الجانحين وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الرئيس،

السيد المستشار المحترم،

فعلا كما قال السيد المستشار أن هاته المراكز هي مراكز الإصلاح والتهذيب أصبحت تلعب دورا مهما جدا فيما يخص السجناء وإعادة إدماجهم داخل المجتمع الآن نتوفر على ثلاث مراكز وهاته المراكز هي حديثة العهد بحيث في ظرف 5 سنوات وقد ساعدنا على ذلك هو إنشاء كذلك مؤسسة محمد السادس لإعادة إدماج السجناء والرعاية المباشرة لصاحب الجلالة لهذا النوع من المراكز وكما تذكرون بأن صاحب الجلالة يزوره هو شخصيا بنفسه ويدشن هاته المراكز ويتفقد يعني كل التجهيزات اللي هي تتوفر عليها فاستطعنا بفضل هاته الجهود الآن أن نعقد عدد من الشركات مع عدد من الوزارة وعدد من المؤسسات ويعني في هذا الصدد استفاد النزلاء من دروس محو الأمية كما أتيحت لهم الفرصة متابعة الدراسة في مختلف أطوار التعليم الأساسي والثانوي والجامعي وتم تهيئ بعض الأقسام الدراسية في السجون هذه كلها بالنسبة للشباب يتلقى السجناء فيها تعليما في نطاق البرامج الوطنية للتعليم بتنسيق مع القطاع الوصي لتوفير التأطير اللازم بلغ عدد المستفيدين من الدروس في التعليم بمختلف أطواره خلال السنوات 2003 و2004 و2005 أكثر 6826 مستفيد كذلك السجناء كذلك من تكوين مهني في مختلف الشعب: الخياطة العصرية النجارة الخشبية، الكهرباء، البناء، التغسيل الصحي، صناعة الأحذية، المعلوميات، صناعة الجلد، ميكانيك السيارات، الحدادة، التلحيم، الحدادة ويتم ذلك بمراكز التكوين المهني التي تم إحداثها وتجهيزها من طرف مؤسسة محمد الخامس لإعادة إدماج السجناء بعدد من المؤسسات السجنية بلغ عدد المستفيدين من برامج التكوين المهني خلال نفس الفترة 4070 مستفيد بحيث خلال سنة 2005 أيام 23- 29 ماي تم تنظيم الأيام الوطنية إعادة إدماج السجناء يعني تحت الرئاسة الفعلية لصاحبي الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وقد مكنت من تقريب المواطن من ظروف عيش السجين ومن إطلاع الرأي الوطني على مجالات التدخل الأساسية لمؤسسة محمد السادس وقد لاحظتم خلال شهر رمضان نظمنا حفلات إفطار يعني اللي حضروا ليها واستدعينا لها لهؤلاء المراكز واستدعينا جميع المنظمات والجمعيات الغير حكومية التي تساعد السجناء وتدعمهم وكذلك المحسنين الذين يقومون بمجهود مادي كبير جديا ومعنويا لدعم السجناء وللمساعدة على إعادة إدماجهم ووفرنا إمكانية للعائلات لتناول الفطور يعني مهم بحيث هذه كلها يعني أمور الآن في إطار ميزانية 2006كما اطلعتم سوف تحدث مراكز كذلك أخرى يعني في عدد من المدن وعندما تتوفر الإمكانيات سوف نحرص على تعميم هذه المراكز إن شاء الله يعني في جميع الجهات من المملكة شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، لكم الكلمة السيد المستشار في إطار التعقيب

المستشار السيد بوسلهام بتة:

شكرا السيد الرئيس،

السيد معالي الوزير،

حنا سمعنا منكم ما فيه الكفاية وتنشكركم على ما تقومون به وهذا معروف عليكم السيد الوزير إنما اللي مؤسف جدا ذكرتم أنه كاين 3 مراكز بفضل الله وبفضل جلالة الملك محمد السادس نصره الله اللي بغيت نضيف ليكم معالي الوزير تمنينا من طنجة إلى الكويرة يكونو مراكز ديال الإصلاح لأن كنا تنشفو يعني لسلا المركز اللي كاين فيها بحيث أن فيه الكفاية متوفر على كل شيء يعني خرج شباب وعنصر نسوي وعنصر ديال الرجال وخرجو بالدبلوم ديالهم وخرجو عندهم التكوين المهني وكاين اللي فيهم جبر باش يشتغل وكاين اللي كينتظر الله سبحانه وتعالى ولكن مكاينش سلا بوحدها في المغرب، المغرب يتوفر يعني على شحال من سجن اللي هو فيه هذه الإصلاحيات ونتمنو معالي الوزير أنه المراكز متوفرة في جميع البلدان لأن البلدان كلها تقريبا وهذه السجون اللي كاينة فيها شباب اللي غدي يبقو هما كينتظرو إلى أين باش يوصلو يدخلو للتكوين المهني أو يدخلو للصناعة التقليدية باش يتوفرو على شي مهنة لما يخرجو يعني يجبرو باش يعيشو ويبعدو من ذوك الجرائم القديمة اللي كانت فيهم وتوفر لهم مهنة ديال الصناعة التقليدية معالي الوزير أنا بدوري أشكركم للمرة الثانية ولكن تنطلب منكم متبخلوش يعني حاولوا تزيدو في المراكز لأننا محتاجين بهم وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار تفضلوا السيد الوزير،

السيد وزير العدل:

هذا لا يعني لما قلت 3 مراكز أنه هذه المراكز خاصة بنزلاء السجون اللي كاينين في هذه المنطقة بحيث يجيبو الآخرين من جميع أنحاء

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

المغرب يجيوا وينضمون إلى هذه المراكز والتي تيقرى واللي في الجامعة واللي في المدرسة بحيث موسعة أنا اعطيتكم الإحصائيات ديال عدد المستفيدين ولكن الآن كاين وحد المجهود فيما يخص مراكز ديال الصناعة التقليدية عملنا تجربة في عدد من المدن منها مثلا فاس باتفاق وشراكة مع الغرفة الصناعية التقليدية هما تيسفطو المعلمين اللي يمكن لهم يدربوا السجناء على الحرف وعلى المهن ديال الصناعة التقليدية ولقينا بفضل هاذ المجهودات ديال هاذ الناس أنهم هما تيضمنوا لهم العمل من بعد ما تيخرجو تيدمجوهم في الشركات أو المقاولات أو في تعاونيات وهنا أشكر بهذه المناسبة جميع المقاولات والجمعيات وحد العدد الشركات اللي الآن أصبحت تساعد فيما يخص إعادة الإدماج لأن صعب الإنسان لما يكون عنده وحد السابقة في السجن يلقى خدمة ولكن كاينين الآن شركات اللي أصبحوا اللي هما تيقولو حنا مستعدين نخذهم وفعلا وحد العدد الآن تيثنيوا على هذوك الناس لأنه تابو وأصبحو منتجين ولهم مردودية والآن سوف نطور هاته الشراكة على أساس نبدو نكونو لهم في المجال اللي هما محتاجين به اللي يفي بلومبي اللي باغي نجار، اللي بغي كذا باش يمكنلهم ياخذو حسب الحاجيات معنى هذا كاين حتى المجتمع المدني تيقوم وحد المجهود من إعادة احتضان مثل هؤلاء وإعادة إدماجهم حتى لا يعودو إلى الجريمة شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير،

ننتقل إلى السؤال الأخير في قطاع العدل ويتعلق بعدم تنفيذ الأحكام من قبل الإدارة والمؤسسات العمومية للمستشارين، السادة: محمد العربي القباج، محمد تتنة العلوي، الكافي الشراط، تفضلو السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد العربي القباج:

شكرا السيد الرئيس،

السيدتين والسادة المستشارين، السادة الوزراء،

كانت نقطة عدم تنفيذ الأحكام من قبل الإدارة العمومية والنسبة العمومية وبعض الإدارات القطاع الخاص من أهم النقط التي طرحتها المركزيات النقابية في مختلف الحوارات الحكومية.

والتزمت الحكومة بالسهر على تنفيذ هذه الأحكام لكن هذا التأخير في تنفيذ هذه الأحكام سبب ترشيد 10 من المواطنين في هذا السياق. نذكركم السيد الوزير المحترم بالمنشور الصادر عن الوزير الأول بتاريخ 27 مارس 93وكذلك المنشور 37- 98 بتاريخ 13 غشت 98 حيث حاولنا الوزارة الأولى من خلالها الحد من هذه الظاهرة ووضع حد لهذه الأساليب التسويف والمماطلة التي تلجأ لها بعض الإدارات والمؤسسات العمومية قصد تحقيق بعض الأهداف دون مبالاة بحقوق الأشخاص وأسرد هنا حالة بحيث أن الإدارة في محضر امتناع موقع من مأمور الإجراءات تقول الإدارة أن إرجاع المعني بالأمر إلى منصبه غير ممكن لكونه حكم غامض ويتعين على كطالب التنفيذ الإدلاء بتفسير الحكم ما شاء الله ..... في امتثال الأحكام والقرارات القضائية حتى وإن كانت نهائية التي تظل حبرا على ورق وفي هذا السياق نذكركم السيد الوزير المحترم حسب ما ورد في المنشور أعلاه كون الامتناع من تنفيذ الأحكام يعتبر في مفهوم القانون الجنائي تحقيرا الأمر قضائي مع ما يترتب عن ذلك من جزاءات قانونية بالإضافة إلى الجانب القانوني فإن هذه المأساة تضرب في العمق السلم الاجتماعي الذي حاولت المركزيات النقابية الانخراط فيه التزاما منها بالاتفاقيات المبرمة مع الحكومة وعليه نسائلكم السيد الوزير المحترم عن التدابير التي تعتزمون القيام بها من أجل دفع الجهات المعنية الالتزام بمقتضيات القانون واحترام قرارات وزارية وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار المحترم الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير العدل:

شكرا السيد المستشار على هذا السؤال أقول بأنه فعلا الحالة اللي كانت من قبل حالة اللي هي تثير القلق بالنسبة لتنفيذ الأحكام من طرف الإدارة العمومية وتنذكر بأنه في الحكومة اللي كان يترأسها السيد عبد الرحمان اليوسفي أن يعمل على أساس تشكيل لجنة تتبع تنفيذ الأحكام بصفة عامة وخاصة الأحكام الصادرة في مواجهة المؤسسات العمومية والإدارات وكان هناك تلك المناشير وذلك الحث للسادة والوزراء لكي ينفذوا الأحكام بالصعوبات التي كانت فيما يخص الجانب المادي هو أنه ما شي كل الوزارات كانت تنص على بند فيما يخص تنفيذ الأحكام في الميزانية ديالها باش يمكن لها يكون عندها الإمكانيات للتنفيذ القانون لا يسمح بالحجز على أموال الإدارات العمومية لهذا كانت هذه الصعوبة وكان هناك حث من طرف الوزير الأول وبقيت مستمرة الآن هذه اللجنة في ظل الحكومة التي يترأسها السيد إدريس جطو وفعلا على أساس أنه كل وزارة لابد أن تدرج ضمن ميزانيتها كل ما يتعلق بتنفيذ الأحكام الصادرة في مواجهتها ويمكن لي أن أعطي بعض الإحصائيات باش تشوفو التطور اللي حصل، لأنه مكناس كنسجلوا حتى 10٪ ديال التنفيذ ديال أحكام المحاكم الإدارية تمكنت حتى تنفيذ 1492 ملف سنة 2004 من مجموع المطلوب فيه التنفيذ الذي هو 3138 النسبة هنا هي ديال 50٪ يعني انتقلنا من 10٪ إلى 50٪ كما أنه خلال التسعة أشهر من هذه السنة نفذت 871 ملف من مجموع 3065 نسبة تقارب 30٪ ونحن نأمل أنه نصل لأكثر من هذه السنة في نهاية هذه السنة عندنا الآن قاضي التنفيذ من جميع المحاكم لتتبع هذه الملفات وخلية في الوزارة نجتمع مع جميع الوزارات وأنا شخصيا تسلمت لجميع الوزراء أشنو هي الملفات اللي خصهم يتنفذوا واللي أصبحت فيها الأحكام النهائية وأعطيت نسخة للسيد الوزير الأول وفيها اللائحة ديال جميع الوزارات وكذلك المؤسسات العمومية بحيث الآن كاين واحد الجهود طبعا كاين بعض الوزارات إذا نفذت اللي عليها يعني غدي تشكل أكثر

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

من نصف ميزانيتها. وهي وزارة التعليم. ولهذا كاين مشكل الآن اللي مطروح هو ديال نزع الملكية، السيد الوزير الأول قال أنه الوزارات اللي ميمكن لهاش معندهاش إمكانيات باش يمكن لها تشري معندها لاش تبقى تلتجأ إلى نزع الملكية يمكن الخواص يبنيو هذاك المدرسة في هذاك المحل اللي هي كانت غدي تعمل فيه هذيك المدرسة وترفع اليد بحيث كاين هذه الإمكانية باش غدي نتلقاو يعني عدم الأداء ديال الناس اللي تتبقى الأراضي ديالهم موقفة.

على المستوى التشريعي الآن، وهاذ الشي اللي عندنا يمكنني أن أقول أنه كاف ولكنه خاصوا تعزيز ولهذا في نفس التوجه اللي قلتم يعني كل من وزارة العدل، ووزارة تحديث القطاعات العامة أعددنا نصوص قانونية تستهدف إلزام الوزارات والجماعات المحلية والمؤسسات العامة على تنفيذ الأحكام القضائية مع مراعاة إكراهاتها المالية كما تضمنت هذه النصوص تجريما للامتناع عن التنفيذ وتحميل المسؤولية المدنية للمسؤول الإداري الذي يمتنع عن التنفيذ دون عذر مشروع وقد عرض هذا المشروع على مسطرة المحادثة حيث الآن غدي يحل لنا هذه الإشكالية وغدي تكون مسؤولية حتى شخصية ديال مثل هذاك الموظف اللي قال هذاك الكلام خاصوا اتحمل المسؤولية لا يمكن نهائيا، الأحكام نهائية صادرة باسم جلالة الملك تعتبر عدم تنفيذها كما قلتم يعتبر تحقير للمقرر القضائي ولهذا يعني الآن هناك حرص على احترام القانون وأنا دائما أقول بأن الإدارات العمومية خصها تعطي المثل لاحترام الأحكام وفي مصداقية الأحكام باش الخواص انشجعوا ذلك على تنفيذ الأحكام ولهذا نحن نحرص كل الحرص على أساس تتبع تنفيذ كل الأحكام سواء المتعلقة بالطعون المتعلقة بإلغاء فيما يخص القرارات الإدارية أو تلك الطعون المرتبطة بالديون وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، تفضلوا السيد المستشار،

تعقيب السيد المستشار:

شكرا السيد الوزير، على هذه التوضيحات بطبيعة الحال التي يمكن أن نطمئن على مستقبل واحد المجموعة من الموظفين اللي اتخذ في حقهم واحد القرار جائر لكن الإدارة لم ترد أن تلتزم بالأحكام علما أن السيد الوزير أن هذه الحالات اللي عندنا مكتطلبش واحد الميزانية ضخمة كما أشرتم لأنه تهم بعض الموظفين بطبيعة الحال السيد الوزير لما التزمنا كمركزيات نقابية بتوقيع الاتفاقية مع الحكومة التزمنا على مجموعة من البنود وواحد المجموعة من النقط مع ذلك أنه تطبيق بند من بنود الاتفاقية يعتبر خرق بالنسبة للحكومة لأن الحكومة التزمت وقدمنا آنذاك لائحة بمجموعة من الموظفين اللي اتخذ في حقهم هذا القرار وكان التزام بطبيعة الحال بتمكين هؤلاء من استئناف عملهم بطبيعة الحال السيد الوزير كاين الإحصائيات التي قلتم أننا متنكروهاش واللي يمكن نقول السيد الوزير أن حالة واحدة يمكن تنفي هذه الإحصائيات كلها، يعني درنا واحد العدد من الأشياء إيجابية لكن يمكن حالة واحدة ابغينا السيد الوزير عدم تطبيق الحالة واحدة راه ضرب بالقضاء لأنه واحد الإدارة معينة تيجيها واحد الموفد من المحكمة بتنفيذ وهي تمتنع بأشياء واهية وتتمارس من تنفيذ الأحكام بطبيعة الحال قلتم السيد الوزير مكاينش إمكانية لحجز الأموال احنا موصلناش لهذه الأشياء، نحن نطلب أنه في إطار تخليق الحياة الإدارية في إطار، هاذ الناس من طبيعة الحال اللي تيرفضوا الامتثال للأحكام القضائية خاص الحكومة تتخذ القرار في حقهم لأنه القوانين الزجرية موجودة ميمكنش واحد الإنسان اللي في الإدارة بقى قائم على واحد الإدارة معينة ولهذا السيد الوزير نتمنى أن واحد الأسر مشردة واحد الأسر بطبيعة الحال كتسول نظرا لواحد القرار جائر لبعض المسؤولين كنتمناوا أن الوزارة في إطار ما قلتم لنا أنتما تسهر على تطبيق هذه الأحكام وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار تفضل السيد الوزير.

السيد وزير العدل:

قلت بأننا نتابع هذه الحالات لكن أي حالات اللي هي المركزيات النقابية واللي هما تيمثلو الموظفين ما فيها باش أنها تبلغ باش يمكن لنا نسهروا بدون الوزارة المعنية على ضرورة الالتزام بتنفيذ الأحكام وتذكرون أنه من جملة الإصلاحات اللي كانت حكومة التناوب هو أن تكون القرارات الإدارية معللة تعليل القرارات وهذا مهم جدا حتى يمكن للقضاء أن يراقب كل قرار هل هو قرار معلل أو قرار غير معلل مستند على أساس أو غير مستند على أساس وهذا كله من أجل تعزيز حقوق الناس وحتى لا يكون هناك تعسف في استعمال بعني القرار الإداري لكن لا يمكننا دائما ألح على هذا ماشي من خلال قضية واحدة غدي يمكن لنا نحكموا على الفشل ديال الإصلاح كله ديال المجهود كله هذه القضية أصبحت اسمح لي هنا اغتنمت الفرصة ماشي القصد ديالي ما قلتموه أغتنم الفرصة باش نقول بأنه ميمكناش نحكمو إلى كاين دبا وحد تيكون عنده قضية في المحكمة قضية شخصية تيرد منها قضية وطنية تيمشي للجرائد وتيدير فضيحة إن القضية بسيطة عندنا جوج ملاين وربعمائة ديال القضايا في مجلس المحاكم إلى جاء كل واحد يمشي للجرائد ويحكم من خلال قضيته على كلشي فين غدي نوصلو لهذا لابد باش القضية اللي هي وقع فيها وحد الخرق تبقى في حدوديتها ونعالجها بالشكل القانوني ولا يمكن من خلالها أن يتسرب اليأس فيما يخص المجهود لأن حتى بالنسبة لينا كمجهولين يعني خصنا اللي يشجعنا على ما نقوم به يعني يكون محط ديال الملاحظة والسند والدعم من طرف السادة ممثلي الأمة وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد وزير العدل باسمكم جميعا نشكر السيد وزير العدل على مساهمته القيمة في هذه الجلسة الآن ننتقل إلى قطاع الثقافة والسؤال المراسيم التطبيقية لقانون الفنان تقدم به السادة أعضاء الفريق الحركة الوطنية الشعبية تفضل السيد المستشار المحترم السي التومة مصطفى.

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

المستشار السيد مصطفى التومة:

السيد الرئيس،

إخواني المستشارين،

سؤالنا يتعلق بفئة مهمة وعريضة وهو الفنان مرت الآن أزيد من سنة على مصادقة البرلمان على قانون الفنان والذي كان الغرض منه تنظيم قطاع الإنتاج الفني في بلادنا والرقي بالأوضاع المادية والمعنوية للفنانين المغاربة وتوفير الشروط الذاتية والموضوعية لبناء صناعة فنية ثقافية وطنية كفيلة لرفع التحديات ولقد سبقت الوزارة الوصية بعد استعدادها لتوزيع البطاقات الوطنية دون تحديد الجهة التي سيعهد إليها تأطير هذه العملية والحال أن قانون الفنان قد حدد بذلك لجنة مختصة ومحددة المرسوم على هذا الأساس السيد الوزير نسائلكم بشق من السؤال المراسيم التطبيقية المتعلقة بقانون الفنان ومصير اللجنة الخاصة بمنح البطائق وما هي استراتيجية وزارة الثقافة في فتح آفاق التشاور والتحاور مع كافة الهيئات النقابية والجمعوية الخاصة بالفنانين المغاربة بدون أي تمييز شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار المحترم تفضلوا السيد الوزير،

السيد وزير الثقافة محمد الأشعري:

شكرا السيد الرئيس،

شكرا السيد المستشار المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

هناك ثلاث قضايا تتعلق ببعض النصوص التنظيمية أو الإجراءات الاجتماعية التي ينص عليها قانون الفنان القضية الأولى تتعلق بتنظيم مهنة الفنانين وذلك من خلال منح بطاقة مهنية للفنانين وها الموضوع ينظمه مرسوم صادقت الحكومة عليه بمجرد استكمال مسطرة المصادقة عليه من طرف المجلس الوزاري ونشره في الجريدة الرسمية ستعين السلطة الحكومية المكلفة بالثقافة كما ينص عليه القانون اللجنة الوطنية التي ستشرف على منح بطاقة الفنانين، وهذه اللجنة الوطنية تتكون من ممثلي النقابات والجمعيات المؤطرة للفنانين المغاربة وكذلك من أسماء لامعة في المجال الفني والأدبي في بلادنا القضية الثانية تتعلق بتنظيم بعض المهن المرتبطة والمقاولات المرتبطة بالعمل الفني ومن بين هذه المقاولات وكالات الخدمات الفنية تنظيم إذن الممارسة ديال هذه الوكالات وكذلك تحديد شكل السجل الذي أن تمسكه هذه الوكالات وبما أن هذه الأشياء تتقاطع كذلك مع الإجراءات المنصوص عليها في مدونة الشغل فإن هناك لجنة تنسيق العمل على مستوى الأمانة العمة للحكومة لإخراج هذه النصوص إلى حيز التطبيق والقضية الثالثة والأخيرة تتعلق كما تتذكرون جميعا بمطلب أساسي لدى الفنانين هو تأمين حد أدنى من التأمين الصحي الذين لا يتوفرون عليه بطبيعة الحال هذه المسألة تتطلب تنظيم الوسط الفني نفسه ولذلك تطلب الأمر أن يتجمع عدد كبير من الإطارات المنظمة للفنانين من نقابات وجمعيات في ائتلافات تظم جميع أشكال التعبير الفني وهذه الائتلافات الآن هي بصدد التوقيع على عقود التأمين والوزارة التزاما منها من تسيير هذه المسألة وهي أساسية بالنسبة لعدد كبير من الفنانين فإنها التزمت بمساعدة هذه الجمعيات على نزع القسط الأول من هذه التغطية وهذا الأمر سيتم بالنسبة للدفعة الأولى هي تهم أزيد من 600فنان خلال نهاية هذه السنة بمساعدة خاصة خصصتها الوزارة الأولى لوزارة الثقافة لتدعم هذا المسعى مسعى الجمعيات وبطبيعة الحال هذا إجراء أولي والوزارة مستعدة في الاستمرار فيه مع كل الجمعيات والنقابات التي تستطيع أن تتعاقد مع شركات التأمين بالنسبة لمنخرطيها من الفنانين المغاربة وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، تفضلوا السيد الرئيس للتعقيب،

المستشار السيد المنصوري:

شكرا السيد الوزير على هذه المعطيات اللي هو اعطنا في هذا اليوم كان بودنا على أننا نتلقو مع السيد الوزير لضيق الوقت ونناقش بعمق في هذا الموضوع وكنت السيد الوزير طلبنا منكم باش غدي نشفوكم لكن مع الأسف الشديد لم نستطيع لذلك تنسجلو السيد الوزير على أنكم قلتم ولحيتو وعودتو على أنه غدي يكون لقاءات ومشاركات في جميع اللجان أظن على أننا جميع الجمعيات وعلى جميع الفنانة ديال الممثلين اللي كاينين في وسط المغرب بأنه كما تعلمون علم اليقين أن فئة عريضة ومهمة بالنسبة لهاذ البلاد اللي عطو ومزال تيعطو تلج من المشاركة أولا في إعطاء رأيهم وتفكيرهم ومواقفهم في القانون التنظيمي بحيث أنه هما على حسب قولهم ما شركتوهمش ثانيا على أن اللجنة اللي غدي تسلم هاذ بطاقات الفنان اللي تتعطو تقريبا اللي هي 600هاذ الناس هذو يعني ما مشاركيناش وبالتالي اللي تيخشى وهو بإمكان كيفما كان غدي تعطاه بطاقة الفنان تنسجلو أيضا موقفكم أنه الكل غدي يشارك في هذه اللجنة هذي عام ونتمنى أننا تكون لنا الفرصة معكم لأن هنا وحد العدد ديال النقط اللي خصنا نشوفها معكم باش نلقاو نديرو ولكن لضيق الوقت تنخلوها للفرصة المقبلة السيد الرئيس وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الرئيس، تفضلوا السيد الوزير،

السيد الوزير:

شكرا السيد المستشار،

أولا المنخرطين في النقابات والجمعيات أكثر بكثير الآن الدفعة الأولى التي ستستفيد من التأمين منخرطين في جمعيات نقابية وفي جمعيات مهنية ولكن هذا عدد ضئيل من الناس اللي عندهم الرغبة وعندهم الحاجة أنهم ينخرطو وحنا فقط تنقولو بأن هذه وحد البداية ديال وحد العمل اللي خصو يستمر ويستمر مع جميع الجمعيات

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

والنقابات ولكن شريطة أن تأخذ هذه النقابات والجمعيات على مسؤوليتها التعاقد مع شركات التأمين والالتزام فيما بعد تسديد أقساط التأمين من قبل منخرطيها لأن اللي خدمين مع الدولة راه عندهم التأمين ديالهم اللي خدامين مع الجماعات راه عندهم التأمين ديالهم اللي خدمين مع الشركات راه عندهم التأمين ديالهم وهم كثر في المجال الفني راه كاين وحد العدد كبير اللي معندهومش عمل وظيفي وخصهم يعملو وحد التعاقد مباشر مع شركات التأمين للحصول على التأمين الصحي هذو طبعاً مغديش يكون من مصلحتهم أنهم يعملو تعاقد فردي معندهومش الإمكانيات المادية والشغل ديالهم هو شغل موسمي ومتقطع معندهومش مدخول قار ومستمر ميمكنلهومش تعاقد فردي ومباشر مع شركة التأمين لذلك نشجع النقابات والجمعيات على تجميع أكبر عدد ممكن من المنخرطين والتعاقد بشأنه تعاقدا جماعيا ومرة أخرى نحن مستعدون لمساندة كل الجمعيات والنقابات التي تستطيع ذلك والسيد المستشار ذكرتو الموعد اللي كان ممكن نتلاقو فيه ونعطيوكم جميع التفاصيل واللوائح أنا اعطيت الموعد والتزمت به ولكن الفريق مجاش وسجلت في المكتب ديالكم أنكم مجيتوش وسجلت في المجلس ديالك شخصيا احتجاجي على هذه المسألة اللي معتذرتوش عليها وشكرا.

المستشار السيد عمر احشيل:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

أختي وإخواني السادة المستشارين،

عرف أثمنة البترول في السنتين الأخيرتين ارتفاعا مهولا بحيث وصل ثمن البرميل أكثر من 55دولار في السوق العالمية مما أثقل كاهل الميزانية وجعل الحكومة تطبق الزيادة الأخيرة في أثمان المحروقات للتخفيف من العبء الذي كان على كاهل الصندوق النقدي لكن الذي لا يمكن التفاهم هو عدم إقدام الحكومة الحالية على استغلال مناجم تمحضيت المعروفة بالصخور النفطية التي يمكن استغلالها في استخراج البترول خاصة وأن تكلفة الإنتاج في هذا المنجم حسب علمنا لن يفوق 34دولار للبرميل مما جعلنا نطرح أكثر من علامة استفهام حول عدم استغلال مناجم تمحضيت ثانيا أين وصلت السيد الوزير الدراسات التي أقيمت في هذا المجال من طنجة إلى الكويرة فيجب السيد الوزير أن يكون المواطن المغربي وبصفة عامة والرأي المغربي بصفة خاصة على علم بجميع الدراسات التي تقام في هذا المجال ويكون كذلك على الاطلاع وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار المحترم لكم الكلمة السيد الوزير،

السيد الوزير محمد بوطالب وزير الطاقة و المعادن:

شكرا السيد الرئيس،

شكرا السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السؤال ديال السادة المستشارين المحترمين تيدخل في الإطار ديال وأحد من الأهداف ديال الاستراتيجية الطاقية ديال البلاد ديالنا ألا وهو كيفية تنويع المصادر ديال الطاقة فمنذ المواد النفطية كتفوت 85٪ في إطار هذه الاستراتيجية قمنا بأوراش منذ أكثر من 10 سنوات وتنويع المصادر الطاقية لا لتوليد الكهرباء ولا للميادين الأخرى ديال الطاقة المتواجدة في البلاد فوصلنا ما يقارب 55٪ اللي كنستعملوا غير المواد البترولية لماذا؟ لأن أدمجنا الفحم الحجري أدمجنا الغاز الطبيعي، أدمجنا الطاقة الهوائية، أدمجنا الطاقة الحرارية عليها تم تقليص ديال الاستعمال المواد النفطية اللي كانت استقلالية تامة قبل التسعينات في المغرب ومنسيناش الأمور الأخرى فمن هذه المواد الطاقية المتواجدة في البلاد كما تفضلتم بذلك وهو وجود صخور نفطية في المغرب كانت دراسات آنذاك في الثمانينات اللي نشوفو شنو هي الإمكانيات لاستعمال هذه المواد النفطية هاذ الصخور النفطية لتمكين التنويع على المدى المتوسط والمدى الطويل هاذ المواد في التنويع ديال المصادر فكانو تيكونو كيمكن نستعمل الصخور النفطية لاستخراج البترول منه ففيما يخص الصخور النفطية اللي متواجدة عندنا في البلاد فهو من الناحية التكنولوجية الآن غير ممكن نستخرج منهم البترول لاستعماله ولكن عندنا ورش اللي هو كان الملف مفتوح ومنذ زمان وللحكومة الحالية اللي دخلتو في البرنامج الحكومي ديالو وفي الأهداف الخاصة ديال الإستراتيجية الطاقية وهي كيفية استعمال الصخور النفطية لتوليد الكهرباء فهذا ورش متواجد وكنعملو عليه كنخدمو فيه ومكنهدروش علية بزاف لأن معندناش علاش غدي نهدرو عليه ولكن راه احنا خدامين فيه وفي الاجتماعات الأخيرة اللي تمكنت اللي هي المكتب الوطني مكلف بتدبير وتسيير وتمكين الطاقة الكهربائية المتواجدة في البلاد ديالنا في السنوات المقبلة إن شاء الله فكاين برنامج مشروع اللي غدي يبدى إن شاء الله في سنة 2006– 2007لاستعمال الصخور النفطية لتوليد الكهرباء في غضون 15 حتى 20ميكا واط لأن التكنولوجية الحديثة المتواجدة على الصعيد العالمي مغاديش تعطينا إمكانيات فوق ذلك فحنا هذه الصخور النفطية وجميع المواد الأخرى الطاقية التي تنستعملوها في التنويع ديال المصادر فهي المغرب رائد في هذا الميدان هذا وكنشوفو كاين دول لا في أوروبا ولا في أمريكا ما مستعملاش هذه الإستراتيجية التي نستعملها وخاصة المغرب غير مكيستغلش لا النفط ولا الغاز الطبيعي والحمد لله تأمين تزويد السوق الوطنية بالمواد الطاقية منها الهيدروكربونية منها الكهرباء متواجد ومبرمج في الزمان والمكان على المدى المتوسط وعلى المدى الطويل وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، تفضل السيد المستشار،

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

السيد المستشار:

شكرا السيد الوزير،

أولا، اللي تأكدنا منه هو عدم وجود صخور نفطية أو عدم وجود صخور نفطية المفيدة بالنسبة لتمحضيت ولكن كنتمناو السيد الوزير بالنسبة لهذا الورش ميكون كذلك كيف المشروع الماضي بالنسبة لمشروع تمحضيت فالمرجو السيد الوزير بالنسبة لهذه المواد لتوليد الطاقة يكون برنامج مسطر يكون كذلك برنامج للتعميم الطاقة للاستفادة جميع الجهات من هذا الورش وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار المحترم،

شكرا لكم السيد الوزير، على مساهمتكم ننتقل الآن إلى قطاع الصناعة والتجارة وتأهيل الاقتصاد مع السؤال الأول المناطق الصناعية للمستشارين المحترمين السادة: محمد بلحسن، بنسالم الشكاف، إبراهيم السالمي، يحيى يحيى، محمد رضى بو طيب، السيداتي الشكاف، رحو المربوح، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد محمد بلحسان:

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

تعتبر المناطق الصناعية المجهزة إحدى العوامل الأساسية لتحريك الاقتصاد الوطني واستقطاب رؤوس الأموال وتحفيز الاستثمار التي تراهن عليه بلادنا لإنعاش التشغيل ومواجهة معضلة البطالة التي تتصدر أولويات البرنامج الحكومي وإدراكا من الجهات المسؤولة لأهمية إحداث المناطق الصناعية عبر جهات المملكة قد عرفت بلادنا خلال الآونة الأخيرة طفرة كبيرة سرعان ما عرفت نوعا من الاندماج نتج عنه في بعض المناطق إغلاق الوحدات الإنتاجية المتواجدة بها لسبب افتقار هاته المناطق إلى مصالح الصيانة والتسيير مما أدى إلى تدهور التجهيزات والبنايات التحتية الأمر الذي دفع بالعديد من المستثمرين إلى التخلي على مشارعهم وتفويت القطعة الأرضية للغير مما فتح باب المضاربة على مصراعيه بالنسبة لأثمنة الأرض وأمام هذه الظاهرة التي يمكنها إذا استمرت أن تحول دون تحقيق التنمية الاقتصادية التي تراهن عليها بلادنا نود أن نسائل سيادتكم أولا الإجراءات المتخذة بتجهيز المناطق الجديدة وفق معايير تستجيب للشروط المطلوبة؟ ثانيا التدابير المتخذة لإعادة هياكل المناطق الموجودة وتزويدها بالخدمات الضرورية لتلبية حاجيات المستثمرين وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس، تفضلو السيد الوزير،

الوزير السيد صلاح الدين مزوار:

شكرا السيد الرئيس،

شكرا للسيد المستشار المحترم، لوضعه هذا السؤال واهتمامه بوضعه هذا السؤال واهتمامه بوضعية البنية التحتية الصناعية لبلادنا مدى تطورها ومدى مستوى تقدم إعادة هيكلتها سؤالكم ذو شقين الأول مرتبط بالمناطق الصناعية الجديدة والشق الثاني مرتبط بإعادة هيكلة المناطق الصناعية الموجودة بالنسبة للشق الأول وهو ما أريد أن أشير إليه هو أنه اعتمادا على التجربة الأولى الجيل الأول من المناطق الصناعية اللي تم إنجازها منذ بداية الثمانينات وضعت الوزارة مقاربة جديدة تهدف إلى تزويد السوق العقاري بجيل من الفضاءات ترتكز على الأربع مبادئ الآتية: الشراكة بين المهنية القطاع العام والقطاع الخاص في مجال تجهيز وتسويق وصيانة وتسيير هذه البنيات الصناعية تنويع العرض ومطابقته حسب الاحتياجات الخاصة بالمستثمرين من حضيرات صناعية مشاتل مقاولات مناطق صناعية ومناطق حرة لتصدير أقطاب التنمية الصناعية وأقطاب التكنولوجية حسب خصوصيات ومؤهلات الجهات ضمان خدمات القرب للتقليص سواء مصالح الصيانة تقليص من فترة توقف الآلات مصالح المقاربة مصالح الوساطة كذلك النقل الجماعي للمطاعن إلى آخره الحد من المضاربة العقارية بإدراج مقتضيات في دفتر التحملات تمنع هذه الفضاءات من هذه الظاهرة وكذلك تحديد مكونات الفضاءات الصناعية في إطار النظرة الشمولية لإعداد التراب الوطني ما هي حصيلة الإنجازات اليومية هناك مشاريع منجزة في طور التفويت على مساحة 400هكتار تهم المنطقة الحرة لطنجة المنطقة الصناعية بكزنانية، الحضيرة الصناعية بسكورة الدار البيضاء، جنوب غرب المحمدية كذلك، سيدي سليمان مول الكيفان بمكناس، المنطقة الصناعية لعين الشق بمكناس، منطقة التنشيط الاقتصادية لعين عودة هناك كذلك مشاريع في طور الإنجاز مجموعة 170 هكتار شطر أول من 400 هكتار وهناك كذلك مشاريع أخرى في طور الدراسة تهم 850هكتار في مجمل المناطق المملكة كما نعلم على التقريب من بين هذا التوجه والإستراتيجية الصناعية الجديدة في اتجاه خلق أقطاب صناعية تضمن توزيع معقلن للاستثمار انطلاقا من خصوصيات مؤهلات كل منطقة فيما يخص الشق الثاني من السؤال ديالكم واللي كيهم إعادة هيكلة المناطق الصناعية ما أريد أن أشير إليه هو أنه هناك تقريبا 2500 هكتار معنية بإعادة الهيكلة وحينما نتكلم على مساحة 2500 هكتار حددنا 3 شروط أساسية لإعادة هاذ الهيكلة في إطار برنامج أولا مستوى تثمين مهم للفضاءات الصناعية الموجودة في الجهة المعنية لاستعداد الفاعلين المحليين للمساهمة في تمويل عملية التأهيل وجود جمعية للمنطقة الصناعية تهتم بتنشيط وتسيير المنطقة المرحلة الأولى تهم 1800 هكتار وتهم المناطق الصناعية بالعيون، تازة، الداخلة، سيدب البرنوصي زناتة، مولاي رشيد في الدار البيضاء، اوسطار بالعرائش، بنسودة بفاس، سطات، برشيد السكنية، والقنيطرة هناك مرحلة ثانية تهم كذلك المناطق الصناعية لأيت ملول، وتاسلة

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

بأكادير، وتطوان وطنجة سوف تدخل في حيز تنفيذ 2006 وهناك كذلك مشاريع أخرى مرتبطة بمناطق صناعية أخرى إذن هناك برنامج نعمل على إنجازه باستعمال الوسائل اللي كتوفرها لنا الدولة والاعتمادات اللي كنتوفروا عليها ولكن كذلك في إطار البحث عن في إطار التعاون الدولي نابع على توفير إمكانيات أخرى للتسريع عمليات إعادة هيكلة المناطق الصناعية لكن الأساسي من هذا هو أنه إعادة هيكلة تدخل في إطار يعني برنامج محدد وأهداف واضحة كذلك كل استراتيجية قطاعية واستراتيجيات الصناعية سنجعل على أن تكون ..... باستراتيجية قطاعية واستراتيجيات تهم التطور الصناعي في مختلف المناطق المغربية وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، إذن تفضلوا السيد الرئيس في الرد على التعقيب.

السيد المستشار:

شكرا السيد الرئيس،

شكرا السيد الوزير، على هذه المعطيات والمعلومات والبرنامج اللي عطيتنا وكنتمنوا إن شاء الله هاذ البرنامج اللي قرتوا علينا يطبق وبغيناكم حتى ديك المناطق الداخلية لأنه على حسب البرنامج اللي شفنا في الدار البيضاء فاس، مكناس، طنجة، بغينا حتى هدوك المناطق الداخلية حتى هي تديروها كإقليم الراشيدية وورزازات وخنيفرة والمناطق الداخلية الضعيفة تلهو فيها السيد الوزير وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم،

ننتقل إلى السؤال الموالي في نفس القطاع معالجة الشمندر للمستشارين المحترمين السادة سعيد التدلاوي، محمد العقاوي، محمد هلال، محمد الطريبش، ميلود ناصر، عبد السلام الودي، أحمد الكور، عبد القادر البريكي، أحد السادة المستشارين تفضل السي العقاوي.

المستشار السيد محمد العقاوي:

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء المحترمين،

إخواني المستشارين،

السيد الوزير المحترم، من المعلوم (غير مسموع)ديال الاقتصاد القروي وكذلك في تزويد السوق الوطني من مادة السكر على اعتبار هذه المادة حيوية للقوت اليومي للمواطن المغربي بصفة عامة والمواطن الفردي بصفة خاصة ومن هذا المنطلق نسائلكم السيد الوزير على الإجراءات العملية لتشجيع الفلاح عن زراعة الشمندر وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا المستشار المحترم، لكم الكلمة السيد الوزير.

السيد الوزير:

شكرا السيد الرئيس،

شكرا السيد المستشار المحترم، لاهتمامه بهذا القطاع ولوضعه لهذا السؤال لمجال بالطبع للتذكير بالاهتمام المتميز الذي أولته وتليه السلطات العمومية بهذا القطاع انطلاقا من قناعة أساسية وانطلاقا كذلك من الدور الحيوي الذي يلعبه هذا القطاع على المستوى السوسيواقتصادي ببلادنا انطلاقا إذن من هذا الدور الحيوي عملت الدولة وعملي كذلك المعامل السكرية وقامت بمجهودات متواصلة بشأن تطوير وتأهيل هذا القطاع تجلت مجموعة من العمليات أولا التحرير الجزئي للقطاع في سنة 1996ثانيا إدماج الوحدات السكرية التابعة للدولة في أربع مجموعات ثالثا القيام بعدة استثمارات اللي وصلت لـ 475مليون درهم في أربع سنوات الأخيرة رابعا إعادة هيكلة المعامل السكرية التي كانت تعاني من بعض الصعوبات بالرفع من رأسمالها 60 مليون درهم بالنسبة Sucrafor و70مليون درهم بالنسبة لشركة "Sultane بإقليم بني ملال أخيرا إبرام اتفاقية استثمار مع شركة " Cosumare بإنجاز مشروع استثماري ديال 800 مليون درهم اللي كتعرفوه جميعا هذا المجهودات كذلك همت الجانب الفلاحي، حيث ارتفعت كمية الشمندر المعالجة من طرف المعامل السكرية الوطنية 2,5 مليون طن في سنة 96 إلى 3,3مليون طن في سنة 2004 وهذا ما يمكن من إنتاج تقريبا ما بين 50٪ و60٪ من حاجيات بلدنا من هذا المادة الحيوية إذ أضفنا الإنتاج الناجم عن معالجة قصب السكر اللي تقريبا يشكل مليون طن وأريد الإشارة كذلك إلى أن المغرب حاليا يتوفر على آلية الإنتاج الصناعي من مادة السكر قادرة على تحويل ما يناهز 3,6 مليون طن من الشمندر السكري و1,2 مليون طن من قصب السكر يعني تقريبا 65٪ من حاجيات البلاد ونعتبر بأن عملية تفويت معامل السكر التابعة للدولة إلى القطاع الخاص ستساعد من الرفع من الإنتاج السكري عن طريق معالجة الشمندر وقصب السكر المحلي علما بأن المشروع الاستثماري بالنسبة لشركة "Cosumare" سيؤدي إلى الرفع من الإنتاج بنسبة 25٪ وذلك عن طريق تحسين المردودية والحلاوة وتأطير الفلاحين وتشجيعهم على اعتماد وسائل جديدة للسقي كالتنقيط وغيرها وذلك بهذا الرفع من مدخولهم إذن كل العمليات إعادة الهيكلة عمليات الاستثمار المقبلة بالطبع سيكون لها تأثير على مدخول الفلاح على المردودية القطاع علما بأنه هناك شرط أخير يجب يعني التنفيذ وهو بالطبع تحرير القطاع وبالسماح للقطاع باش يمكنلو يتطور بشكل طبيعي وباش يكون عملية الربح مضمونة سواء بالنسبة للفلاح أو بالنسبة كذلك لمعامل السكر وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، تفضلوا السيد المستشار المحترم في إطار التعقيب.

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

المستشار السيد العقاري:

شكرا معالي الوزير، على هذه التوضيحات كل من يعلم أهمية زراعة الشمندر السكري وما لها من انعكاسات إيجابية على الاقتصاد الوطني كما أن هذه الزراعة تتوفر يد عاملة مهمة تعمل على محاولة على تدعيم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي دعا إليها جلالة الملك محمد السادس نصره الله فعلى صعيد جهة تادلة أزيلال مثلا هناك عزوف عن زراعة الشمندر السكري الشيء الذي استدعى تدخل السيد الوالي مشكورا على عقد اجتماع موسع مع كافة الفعاليات في هذا القطاع ورغم المجهودات الجبارة التي ..... لحل هذه الأزمة لهذا الاجتماع والأسف الشديد لم يخرج بنتيجة مناسبة حيث أصبح الفلاح يعاني الأمرين لزراعة هذه المادة نظرا لارتفاع الثمن ماء السقي ارتفع إلى من 010 إلى 024متر مكعب الأسمدة محروقات الطاقة الكهربائية، اليد العاملة والبذور حيث أن هذا الأخير يوجد بها نوع رديء السيد الوزير بحيث كان جهة تادلة أزيلال قد عمدت إلى زرع ما يناهز 14 ألف هكتار في سنة 2003 لترفع إلى 2004 20هكتار لأن هذه السنة سوف لن تصل إلى هذا العدد وبالتالي ستكون هناك أزمة مادة السكر علما أن المغرب لا يتوفر على اكتفاء لهذه المادة الحيوية والأساسية في الاستهلاك الوطني فالشمندر السكري لم يعرف أي زيادة تذكر منذ 10 سنوات تقريبا كما أن الفلاح وباع الثمن عن تحديد نسبة الحالة الشمندر حيث تبقى مقتصرة على المعامل والمكتب الجهوي للشمندر الفلاحي فغالبا ما يضطر الفلاح إلا أن إضافة مبالغ مالية لتغطية العجز الحاصل في مداخيل الشمندر كل هذه العوامل أدت بالفلاحين إلى العزوف عن زراعة هذه المادة الحيوية والأساسية للاقتصاد الوطني بصفة عامة والاقتصاد الفردي بصفة خاصة لذا نسائلكم السيد الوزير التدخل العاجل لفك هذه الأزمة وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار المحترم، لكم الكلمة السيد الوزير.

السيد الوزير

شكرا السيد المستشار لطرحه لهذا الموضوع هذه الوضعية بالطبع وضعية غير صعبة علما بأنه العزوف عن زرع الشمندر هو موقف الذي سيكون له عواقب فيما يخص يعني توفير مادة السكر بالنسبة ولا كذلك تأثير على الشركة التي تحملت على عاتقها الشراء المعامل التي كانت تنتمي للدولة بثمن معقول والتزامها مع الدولة ومع البلاد لتطوير هذا القطاع ولتحسين وضعية مدخول الفلاحين لاستثمار في القطاع لإعطاء يعني مستقبل أحسن للقطاع هذا الالتزام هذا اعتبر بأنه رد فعل من هذا النوع يمكن أن ينهج وضعية هذه الشركة وأتكلم بجدية لأنه أعرف ما يمثله هذا على تأثير على وضعية معمل لا يستطيع تحويل يعني المادة يعني التوقف سنة بدون عمل يعني سيكون له خطر بالنسبة لهذه المؤسسة الوطنية ذات الرأسمال الوطني اللي التزمت في إطار مشروع وطني لتطوير القطاع حيوي يعيش منذ أكثر من 80 ألف عائلة بشكل مباشر لهذا أوجه نداء من هذا المنبر إلى كل الفلاحين باش ينخرطو في هذه العملية كل المشاكل لها حلول ما كاينش المشكل اللي ما عندوش حل كل المشاكل لها حلول لكن الحلول تتم في إطار دراسة في إطار نقاش معقول ومسؤول وانطلاقا من إمكانيات كل واحد بالطبع الحكومة ستعمل ما يجب أن تقوم به لكي تحل هذه الإشكالية علما أن تاثيرها سيكون تأثير خطير أولا على المنطقة وثانيا على الشركة وثالثا يعني على النشاط الاقتصادي لبلادنا بشكل عام وشكرا السيد المستشار لطرحه لهذا الموضوع.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، ننتقل إلى السؤال الموالي، طريقة التسيير في معامل السكر وتعميم وسائل الإنتاج الحديثة مما تسبب في تأزم القطاع السكري للمستشار المحترم السادة: محمد خبير، بلحسان، الطاهر الفيلالي، إسماعيل قيوح تفضل أحد السادة المستشارين.

المستشار السيد محمد خبير:

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدة والسيدة والسادة المستشارين،

فيما يخص سؤالي هذا لهذه السنة باش قدمنا هذا السؤال ويا لله هاذ النهار عاد جاء اللي السؤال اللي درناه هو حول مادة الشمندر السكري، مادة الشمندر السكري وحد العدد نتاع السنين اللي ما تزادش ثمن السكر دابا دخلنا في السؤال الثاني كنا تنسولو على مواد الإنتاج وسمو دبا راه المشكل هو الفلاحة كلهم دايرين إضراب حول قضية الشمندر باش ما يحرتوش الشمندر اللي كنطلبو من السيد الوزير هو الحل لأن جميع المواد ديال الإنتاج كلهم تزادو، تزاد لانكري، تزادت الزريعة، وتزاد المازوط، تزادت اليد العاملة، والشمندر هذه 14 سنة ما تزاد لهذا تنطلبو من الحكومة هو علاش مبغاوش يزيدو في الشمندر واش حيت دايرين مثلا الدعم في السكر راه الدعم ماشي على ظهر الفلاح إلى كان الدعم تاديرو الدولة من أجل الدولة ما شي من أجل ظهر الفلاح تيخلص الفلاح واحد يخلص على الآخر راه الفلاح تقهر مدة هذه السنين وهو تيخسر ولكن هاذ السنة هذه راه ما بقاليه ما يزيد لهذا اللي تنطلبو واخا الوزينات يفوتو مثلا لـ "Cosumare" ، كوزمار تتكول أودي احنا الزيادة ما شي في يدينا الزيادة في يد الحكومة اللي تنطلبو في الحكومة هو(غير مفهوم) مع الفلاحة الأرض وتنزيدهم في ثمن الشمندر نعطو لهاذ الدولة الأرض نتاعتنا نعطو لها ليها هذه السنة فابور يحرثوا ويجربوا ويشوفوا واش كاين شي ربح في هذا الشمندر لهذا راه واحد العدد ديال الناس اللي تيتناعشو من هذه الزريعة ديال الشمندر اليد العاملة الكميونات التجار جميع الأمور تينتعشو من هذا الشمندر لهذا اللي تنطلبوه من الحكومة هو باش تحل معنا جميع المشاكل ديال الشمندر راه إلى ما حلتش المشاكل راه دازت

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

بعد شهرين ديال الحرث والناس مزرعو حتى كطار ويا الله هاذ الشهر 11 إلى مزرعوش راه النهاية راه غدي يوقع لهاذ الوزينات ديال الشمندر بحال القضية ديال ليكوس، الوزينات ديال ايكوس انتهو بصفة نهائية هكذا سوف يوقع الوزينات ديال السكر واللي تنطلبو من الحكومة هو في العاجل تحل معنا المشكل لأن راه وقت الحرث راه انتهى شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم، السيد المستشار المحترم تفضل السيد الوزير.

السيد الوزير:

شكرا السيد الرئيس،

شكرا للسيد المستشار المحترم، لوضعه سؤال يختلف عن السؤال الذي توصلت به لكن يبقى في جوهر الموضوع ما أريد أن أؤكد عليه هو أنه أن التجربة ديال إيكوز عرفنا المآل ديالها تسدات عندنا معامل السكر في منطقة في حاجة إلى نشاط اقتصادي مخصناش كذلك المعامل نوصلوها تسد علما بأن هناك استثمارات جديدة في المنطقة لتطوير النشاط الاقتصادي المرتبط بالسكر علاش متزادش الثمن وهاذ شي هذا اطرقنا له في مجموعة من المرات متزادش لأنه مكاينش الزيادة في ثمن السكر حنا في وضعية في أفق مسدود أنا شخصيا أعمل على تحرير القطاع غدي يكون عنده عواقب من الناحية في الزيادة في الثمن لكن ميمكنش نبقاو في هذه الوضعية الغير الصحية إلى متى نفس السؤال غدي نبقو نطرحوه ونفس الإجابة غدي نبقو نعطوها إذن أنتما وحنا خصنا نعملو في نفس الاتجاه هاذ القطاع خصو يتحرر غدي يكون عنده تأثير على الثمن ديال السكر وهذا الرأي العام خصو يعرفو ثانيا الثمن المطبق اليوم ديال السكر في السوق ما شي هو الثمن المقنن وها تشي هذا كلشي تيعرفو الأثمنة بين 2 و3 حتى لـ 4 ديال الدراهم زايدة على الثمن المقنن إذن احنا في وضعية غير صحية إلى بغينا ثمن الشمندر يتزاد خصنا نحرر الثمن ديال السكر تحرير الثمن ديال السكر غدي يكون تأثير على سنيدة لكن القالب والشيء الآخر مغديش يكون عنده تأثير لأنه هذوك تتباع بأثمنة تفوق الثمن اللي هو محدد إذن الحل هو في تحرير الأثمنة وتحرير القطاع نعمل على تحرير القطاع أتوجه من جديد إلى كل الفلاح باش يساعدونا على تخطي هذه المرحلة الصعبة علما بأنه هاذ الأشكال هذا سيجد حله إن شاء الله في القريب العاجل والحل واضح تحرير القطاع للسماح للمعامل باش يمكنها تساير والتابع التطور ديال التكلفة بالنسبة للفلاحين لكن مع الاستثمار ومع تطوير القدرة ديال الإنتاج ديال المعامل كذلك غدي يكون هناك مردود مباشر للفلاح من الناحية ديال الرفع من مستوى الحلاوة لأنه المعامل القدرة اللي غدي تكون عندها يعني غدي تمر من 3000 و4000 طن في اليوم لـ 12000 و5000 افي اليوم هذه الوضعية غدي تسمح أنه الشمندر غدي يمكنلو يتخذم بطريقة يعني أكثر بسرعة والحلاوة غدي تكون أكثر والمردودية بالطبع غدي تكون أكثر زيادة على العمل اللي خصو يكون مع الفلاح من الناحية ديال وسائل السقي ومن ناحية كذلك ديال تطوير التقنيات يعني ديال الفلاح والتقنيات المرتبطة بهذه الزراعة إذن الحل واضح يجب أن نصل إليه جميعا شخصيا أعمل في هذا الاتجاه داخل الحكومة ومع الحكومة وأتمنى أن يكون لهذا الإشكالية حل في أقرب وقت وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، على الإجابة تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد خبير:

شكرا السيد الوزير، على الأجوبة ولكن غير مقنعة هذه الأجوبة اللي قلتي السيد الوزير راه صندوق المقاصة راه ما شي على ظهر الفلاح السيد الوزير صندوق المقاصة إلى كان راه ما شي حتى المواطن راه متيستفدش من هذاك الدعم راه السكر تيتباع بثمن اللي هو الثمن ديالو الخاص راه متيتباعش بثمن ديال السعر لهذا الفلاح تيكل العصا والمواطن اللي بغيتو ديريلو الدعم حتى هو تيكل العصا راه حتى وحد ما هو رابح في هذه القضية لهذا راه كلتي لينا السيد الوزير الحلاوة راه واش عمرك شفتي فدان واحد العرام واحد فياج فيه 9.وفياج فيه 20 فين كاينة في الدنيا راه مشكل ديال الحلاوة ومشكل ديال الوسخ واش كاين شي 12٪ ديال الوسخ راه 12٪ ديال الوسخ هذه السنة راه الفلاح تقهر مبقاش عندو فين يزيد لأن خاف يزيد القدام خاف يقبطوه خاف يوقف معرف كيف يدير لهذا راه تيكول اللهم ندير القمح والشعير ونبيعوا بيدي وميدخل فيا حتى وحد لهذا اللي تنطلبو من الحكومة وهذا راه إشعار تنقدموه للحكومة على طريق البرلمان راه هاذ الوزينات راه غدي يمشو بحالهم وراه الفلاحة مقررين ميديرو حتى .....شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار المحترم عندكم شي تعقيب السيد الوزير.

السيد الوزير:

هاذ النداء اللي وجهتوه كنوجهوه كذلك لجميع الفلاحين باش يكونو مسؤولين أمام هذه الوضعية هاذ الطريقة في التعامل وخصنا نكونو جديين حنا راه كنخدمو الوطن ديالنا حنا كنعملو باش الوطن ديالنا يكون في تحسن ماشي باش يرجع اللور إلى خرجنا على معامل وخرجنا على منطقة من الرابح غدي نولو كنستوردو السكر غدي نجيبه منين من برة فمحل نتجوه حنا غدي نجيبوه من برة إذن الواحد قبل ما يمشي للمستويات من هذا النوع هو تدير ويبقى علما بأنه جميعا سنعمل على إيجاد الحل إلى بغينا نغنو أكثر الخارج نولو كانستوردو السكر يعني هذه طريقة وفلسفة كانعتبرها غير جدية علما بأننا برد فلاحي يجب أن يكون عنده الاكتفاء الذاتي من ناحية ديال المادة ديال هاذ السكر وكانعتبرو بأنه خطأ وخطأ كبير أنه يكون تهديدات من هذا النوع في هذا المنبر أوجه نداء من جديد إلى إخواني الفلاحين باش

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

يزرعو الشمندر وباش يحلو كذلك هذا المشكل علما بأنه هاذ الإشكالية اللي كيعيشوها غدي تلقى حل وعلما كذلك بأنه هاذ الشركة هذه اللي غدي تعمل معهم اليوم اللي هي شركة "Cosumar" شركة كيعرفوها شركة كذلك كيعرفو الجدية في التعامل ديالها والاهتمام ديالها كذلك بوضعية الفلاحين وبمردودية ديالهم إذن حرام علينا اليوم أن هاذ الشركة اللي التزمت مع الدولة والتزمت مع البلاد باش تطور الاستثمارات أننا نقضيوا عليها في السنة الأولى هذه المسؤولية وطنية وأتوجه للجميع لكي يتحمل مسؤوليته وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير على مساهمتكم في هذا القطاع وننتقل إلى الوزارة المنتدبة لدى الوزير الأول المكلفة بالشؤون الاقتصادية والشؤون العامة وأخبر المجلس الموقر أنه سيتولى الإجابة عن السؤالين الموجهين في هذا القطاع السيد الوزير من طبيعة الحال الصناعة والتجارة وتأهيل الاقتصاد إذن السؤال الأول تدني الوضعية الاقتصادية والاجتماعية بالمغرب للمستشارين المحترمين السادة: إدريس العلوي، حسن زهير، محمد برطني، عبد الصمد عرشان، محمد الطاهري، الغازي اغرارية تفضل السيد رئيس الفريق السيد العلوي.

المستشار السيد إدريس العلوي:

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس المحترم،

السيدين الوزيرين المحترمين،

الزميلة والزملاء المستشارين المحترمين،

تعرف بلادنا في السنوات الأخيرة تدنيا اقتصاديا لشرائح عريضة من مكونات المجتمع المغربي وتعزو الحكومات المتعاقبة هذا التدني إلى ركود الاقتصاد العالمي والمواسم الفلاحية الغير جيدة، لكن هذه الوضعية طال أمدها وأصبح المواطن المغربي لا يتحملها فالفلاح، والزميل قد تحدث بعد قليل، هو أكبر متضرر من هذه الوضعية يعيش بين مطرقة الجفاف وسندان الغلاء أما التاجر فيشكوا استحواذ المركبات التجارية الكبرى التي لا تخدم إلا مصالح العولمة والمصالح الكبرى والموظف يئن تحت وطأة تزويد الأجور وعدم ملاءمتها وارتفاع كتلة المعيشة ناهيك عن المهن الحرة والأجراء الذين يعانون من انخفاض في دخلهم وزيادة ساعات العمل القانونية بدون تعويض مادي ولا تعويض زمني.

السيد الرئيس،

السادة المستشارون،

ماذا يعني تدني الاقتصاد الوطني في مفهومنا؟ عجز وفتور في الاقتصاد الوطني في تحريك عجلة النمو، استحالة وجود فرص للشغل للشباب، خاصة منها المثقف، وحاملي الشهادات، الزيادة في ظاهرة الفقر والتسول وتدهور البنيات الاجتماعية للتضامن الاجتماعي وتكافل الأشخاص والخصاص المهول للتجهيزات والمستشفيات والمدارس ونحن في المعارضة الوطنية وعيا منا بأن هذا الأمر ليس موضوع مزايدات ولا موضوع لأنه يعني جميع المغاربة، والبلاد برمتها وخاصة مستقبلها ندعو الحكومة إلى الكشف عن المعطيات الحقيقة لتدني الاقتصاد الوطني من أجل إيجاد حلول ناجعة تضمن على الأقل كرامة الإنسان والمواطن المغربي السيد الرئيس، السادة الوزراء، الزميلة والزملاء المستشارين مقابل ما أسلفنا وقد تلاحظون معي أن غلاء الخدمات وغلاء المحروقات والخدمات خاصة منها النقل العمومي وفاتورات الماء والكهرباء أمام هذه الوضعية فريقنا يضع لكم السيد الوزير المحترم سؤالنا في شطرين:

– هل الحكومة واعية بهذا التدني الذي تعرفه بلادنا؟ وهل هناك من دراسات وإحصائيات رسمية في هذا المجال؟

– ثانيا: ماذا تنوي الحكومة القيام به للنهوض بالاقتصاد الوطني وبالتالي النهوض بالميدان الاجتماعي بصفة عامة والنهوض بمستوى عيش المغاربة، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، تفضلوا السيد الوزير.

السيد وزير الصناعة والتجارة وتأهيل الاقتصاد.

السيد الرئيس،

شكرا السيد المستشار،

أود في البداية أن أقدم لكم بالغ اعتذارات السيد رشيد الطالبي العلمي اللي هو موجود خارج أرض الوطن وبالطبع سأقوم بتقديم الجواب ديالو في البداية أود أن أشير إلى أن مستوى المعيشة بالفعل سجل خلال الأيام الأخيرة زيادة صاحبة ارتفاع في المواد الأساسية، والمعروف أن المواد والخدمات المقدمة للمستهلكين منها ما هو مقنن ومنها ما هو محرر وفيما يخص المواد المقننة لم تعرف أي تغيير باستثناء المواد النفطية التي كما يعرف الجميع أن أسعارها تخضع تمثيلاتها في السوق الدولية لكن رغم ارتفاع أسعارها في السوق الوطنية في الوقت الراهن إلا أنها لم تعكس الزيادات الحقيقية التي عرفتها السوق العالمية ارتباطا بارتفاع أسعار المحروقات فقد ارتفعت أسعار النقل عبر جميع وسائل المواصلات سواء الخاصة بالركاب أو تلك المتعلقة بنقل السلع عبر الطرقات هذه الأخيرة التي تخضع لقانون العرض والطلب أما فيما يخص المواد المحررة فأثمانها تخضع لقانون العرض والطلب ترتفع أحيانا وتنخفض أحيانا أخرى لكن يجب الإشارة في هذا الباب إلى مقتضيات حرية الأسعار والمنافسة التي تهدف إلى ضمان الشفافية في السوق وحماية المستهلك من أي منافسة منافية للتنافس الشريف وبخصوص الهاتف القار فقد كنا نعاني من وجود المتدخل الوحيد في السوق، أما اليوم فهناك تدخل في المجال ونلاحظ تنافسية حادة في هذا المجال وأريد السادة المستشارين أن أختم أخيرا

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

بالقول أن الحكومة تضع انشغالات المواطنين ضمن اهتماماتها الأساسية وستظل حريصة على مصالح المواطنين وستظل بصدد البحث عن الحلول لتفادي انعكاس الإكراهات التي أملتها الظرفية الدولية وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، الكلمة للسيد المستشار.

تعقيب السيد المستشار:

شكرا السيد الرئيس،

نشكر السيد الوزير، على الجواب، الحقيقة المعطيات اللي أعطاني ما ..... أنا أتفهم الجواب لأنه مجايش من السيد الوزير المكلف بالقطاع، ولكن أعتبر الجواب غير مقنع لأن الفريق ديالنا حين وضع السؤال وضعه بصفة مدققة، تدني الوضعية الاقتصادية والاجتماعية بالبلاد هذا التدني راه حقيقي نحن نلمسه وطلبنا من الحكومة من السيد الوزير الإحصائيات الرسمية باش نقارن ما نشاهد عند المواطنين وبين ما هو رسمي باش نقيمو الأمور ديالنا واش هاذ الوضعية فعلا هي وضعية لأنه وخا كنشاهدو الإحصائيات وهي التي تدقق الأمور ونحن نطلب من السيد الوزير باش أطلب من زميله يجيب لنا الإحصائيات رسمية لأن هذا الشيء نحن كمواطنين وكناس ممارسين كنشاهدو على أن التدني كاين ولكن خصنا المعطيات والأرقام هي النبي تتكلم باش نقيم كيف دايرة هذه الوضعية وفين غادية إلخ. لأنه الاقتصاد هو رأسمال جبان لأنه حيث تيشوف الإنسان أراد أن يستثمر منين كيشوف الوضعية هشة وكيشوف الأمور كيمشي في حال لهذا الحكومة مطالبة باش هذه الإحصائيات وهذه الأمور التي تهم الاقتصاد تكون بصفة دورية لأنه مع ذلك الناس كيتكلمو إلخ. ولكن الحقيقة هي ديال الأرقام وأعتقد أن السيد الوزير أجاب سطحيا وأنا مبغيتش هذا الجواب السطحي بغيت نعمقو وربما إكون عندنا سؤال في هذا الباب لكي نتذاكر طويلا في هذا الأساس وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار، تفضلوا السيد الوزير.

السيد الوزير:

أعتبر بأنه السؤال في محله نحن في مرحلة منافسة القانون المالي كذلك وهي فترة وفرصة لمنافسة كل هذه الجوانب المتعلقة بالوضعية الاقتصادية للبلاد ويعني كذلك التطلعات المستقبلية لكن فيما يخص المؤشرات أعتبر بأن هناك بالطبع وضعية لها تأثير خصوصا كل ما هو متعلق بالبترول يعني وضعية ما شي خاصة بالمغرب وهاذ الشي كنعشوه وخصنا نسايره ونحله كذلك. التدبير هو في تدبير كذلك وضعيات صعبة من هذا النوع، لكن هناك جانب ثاني هو أنه انخفاض مستوى الرسوم الجمركية يؤدي كذلك إلى انخفاض الأثمنة في السوق يعني كيف ما كان الحال باش نتكلم على مستوى ديال 2٪ ديال التضخم يعني هذا اللي كانت كتصلح شي حاجة راه شي حاجة كتهبط إذا هناك واحد النوع من التوازن كنعيشوه اليوم بحكم التخفيض من الرسوم الجمركية وبحكم كذلك انفتاح السوق المغربية على المنافسة الدولية، إذا هناك نوع من التوازن وهناك مواد تعرف وستعرف تزايد منها كل القطاعات المرتبطة بهذه المادة الخام العالمية، هناك مواد أخرى بالطبع ستعرف تراجع، العمل ديالنا هو التأثير على القدرة الشرائية للمواطن المغربي ميكونش تأثير اللي إكون عنده يعني ضربة أو ثقل اللي ميقدرش عليه الإمكانية ديال المواطن المغربي بشكل عام، لكن سأبلغ طلبكم للسيد رشيد الطالبي العلمي واعتقد بأنه هذا النقاش حول هذا الموضوع اللي إذاعة الرأي العام إيجابية لكن يجب التكلم على معطيات دقيقة وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير،

قبل أن تنتقل إلى السؤال الموالي أريد أن أحيط المجلس علما أن السؤال الذي كان موجه إلى كتابة الدولة لدى وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي المكلفة بمحاربة الأمية والتربية غير نظامية قد توصلت الرئاسة بطلب من واضعي السؤال بتأجيله إلى جلسة لاحقة السؤال الموالي.

ارتفاع ثمن البترول وانعكاسه على الوضع الاجتماعي للمستشارين المحترمين السادة خالد لهوير العلمي، أحمد آخميس، محمد بورمان، محمد المرس، اعمراجمايلي، محمد ادعيدعة، محمد لشكر، مصطفى الشطاطبي، عبد المالك أفرياط، أحمد الزايدي، عمر الإدريسي، محمد العشاب. تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد محمد ادعيدعة:

باسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

في البداية السيد الرئيس، لابد أن أطرح هذا السؤال الذي طرحه الفريق الكونفدرالي هو أنه كان مطروحا كسؤال آني من 28 شتنبر للأسف وبقدرة قادرة برمج كسؤال عادي في آخر الأسئلة، في نفس الوقت كان موجها للسيد وزير الطاقة والمعادن وبرمج للوزارة المنتدبة لدى الوزير الأول المكلف بالشؤون الاقتصادية والشؤون العامة، السيد الوزير أمام ارتفاع ثمن البترول أقدمت الحكومة على رفع ثمن المحروقات لمرتين متتاليتين دون أي استشارة مع البرلمان وهو ما يتناقض مع التصريح الحكومي الذي أكد من خلاله السيد الوزير الأول على التعاون والتشاور مع مكونات المجلسين في كل القضايا التي تهم وضعية بلادنا، إن هذا القرار ساهم في ارتفاع أثمنة النقل والطرق السيارة وبعض المواد الأساسية وبالتالي خلق أضرارا لدى أغلب الفئات

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

المجتمعية وتسبب في ضربة قوية للقدرة الشرائية لكل ذلك نسائلكم السيد الوزير المحترم ما هو انعكاس هذا القرار على صندوق المقاصة، ما هي قيمة الضريبة TVA والضريبة على الاستهلاك الداخلي الناتجة عن هذا القرار؟ ما هي نتائج الاستراتيجية الوطنية في مجال المحروقات وأية مساهمة للمكتب الوطني للمعادن والهيدروكربونات في ذلك؟، ما هي نتائج التنقيب عن البترول كيف ستتعامل الحكومة التي أكدت من خلال تصريحها على توجهها الاجتماعي وسياسة القرب أمام الانعكاسات الاجتماعية لهذا القرار على أغلب الفئات وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار المحترم، الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد صلاح مزوار الوزير:

شكرا السيد الرئيس،

السيد المستشار المحترم،

بالطبع الجواب ديال زميلي رشيد الطالبي العلمي تتعلق بمسؤوليته اللي هي بالطبع مرتبطة بالأثمنة وصندوق المقاصة ما أريد أن أشير إليه في البداية هو أن أسعار الطاقة المطبقة في السوق الوطنية حاليا تعادل سعر البرميل يباع بـ: 47,8دولار، يعني أنه الأثمنة المطبقة اليوم في المغرب هي تعادل تقريبا الثمن ديال 48 دولار، في حين أن ثمن البرميل يتراوح بين 67 و68 دولار، ما يجعل الحكومة تتحمل حاليا 19 دولار عن كل برميل نفط نستورده، أريد فقط تدقيق معلومة هامة هو أنه أي دولار تتحمله الدولة يساوي 30 مليون درهم شهريا،وبعملية بسيطة فإن الدولة تتحمل 600مليون درهم شهريا وبلغة أخرى فالدولة تتحمل لحد الساعة 1,34 درهم لكل لتر ديال الكازوال يستهلك و75 سنتم من كل لتر بنزين و12ألف كل طن مستعمل. أريد أن أخبركم السيدات والسادة المستشارين المحترمين بأن الدولة قد تحملت وإلى غاية 15 أكتوبر 5 ملايير درهم وستصل هاذ القيمة إلى 7 ملايير درهم في نهاية هذه السنة وكما تعلمون فرغم الارتفاع المهول في أسعار النفط في الأسواق العالمية فأسعار قارورة الغاز لم تعرف أي تغيير وذلك مراعاة للقدرة الشرائية للمواطنين، المعادلة صعبة و صعبة للغاية ليس بالنسبة لبلادنا فحسب بل لكافة الدول المنتجة للنفط خصوصا في عدم وجود مؤشرات تدل على تراجع أسعار النفط في المستقبل القريب، فليس هناك أي مؤشر يدل على تراجع أسعار النفط ونحن كحكومة واعون بهذه المسؤولية وواعون بالظروف الاجتماعية لمواطنينا مما يجعلنا نؤخر تفعيل منظومة أسعار المواد النفطية التي تنبني بالقياس على أسعار النفط في الأسعار العالمية وانعكاسها بشكل أوتوماتيكي على الأسعار الداخلية السيدة والسادة المستشارين أريد أن أؤكد أن الزيادة التي أقدمت عليها الحكومة أملتها ظرفية دولية وإكراهات مالية تعرفونها جيدا حيث كان لابد من التدخل للتخفيف من الأعباء المالية الكثيرة التي تتحملها الدولة ونحن بصدد البحث عن حلول لتفادي انعكاس هذه الظاهرة على اقتصادنا وماليتنا ومواطنينا أو كمرحلة أولى فقط بدأنا بتطبيق التوقيت المستمر للتقليص من استهلاك الطاقة وهناك مجالات أخرى نستعمل في إطارها وأريد أن أختم أخيرا بالقول بأن الحكومة التي تضع انشغالات المواطنين ضمن انشغالاتها الأساسية تظل حريصة على مصالح المواطن ونحن نحاول تدبير هذا الملف بطريقة تدخل فيها الاعتبارات الاجتماعية أكثر من أي شيء آخر وعلما كذلك بالتأثير على ميزانية الدولة وأنتم تعرفونه 12مليار بالنسبة لصندوق المقاصة وبالنسبة لـ 2006 وهذه معضلة يجب أن نحلها جميعا وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، السيد المستشار تفضلوا.

المستشار السيد لهوير العلمي:

شكرا السيد الرئيس،

ابغينا في البداية لأنه مجاوبش عليا السيد الوزير السؤال موجه إلى السيد وزير الطاقة والمعادن والسيد وزير الطاقة والمعادن كان حاضرا هنا والسيد الوزير المعني بالأمر المكلف بهذا المجال كان موجودا هنا هذا الصباح، بمعنى هناك تعامل أقل ما يمكن أن نقول عنه هو لا مسؤول علما أنه سؤال آني لم يبرمج، كان الفريق طلب اجتماع اللجنة مباشرة من بعد ما وقعت الزيادة وذكرنا بأن الزيادة وقعت في مرحلة غيب فيها البرلمان، معنى أنه كان مفروض أن القرارات اللي كتهم المجتمع المغربي بصفة عامة تكون فيها استشارة، وطلبنا عقد لجنة، لم يتم مجموعة من الوزراء للأسف كيجيوا لهنا، هذه الأسئلة تتطلب عقد لجنة، لما تنديرو طلب لجنة مكاينش، معني خصهم إجاوبو على الرأي العام الحكومة مسؤولة أمام الملك وأمام البرلمان يعني خصها تكون خاضعة لسلطة الرقابة مهياش تهرب، الهروب للأمام، جوج ديال النقط هنا اللي خصوا إجاوب عليهم السيد الوزير الطاقة والمعادن، ليس هناك سياسية طاقية في البلاد وزارة الطاقة والمعادن غائبة عن الجواب عن الأسئلة غائبة عن الحوار الاجتماعي ويمكن نعتبرها خارج التغطية للأسف حتى البحث عن الحكومة لما يكون أمام مشاكل اجتماعية خصها تبادر بإيجاد حلول وطنية وإجراء تدابير عملية ماشي برامج دراسات ومشاريع إلى متى؟ هذا من جهة 600 مليون درهم أو 12 مليار ديال الدرهم إلى كتحملها الحكومة فهي سمحت في الأموال المنهوبة أكثر من هذا بكثير، الملايير ديال الدراهم اللي مشات، الاقتراح ديال الفريق الكونفدرالي في القانون المالي السابق قلنا بأنه خص فرض مجموعة من الضرائب على المواد ديال الترف ضرائب على الغناء الفاحش مهواش اليوم حتى القانون المالي ها هو ماجي بمجموعة من الضرائب، اللي المواطن هو اللي غدي إخلصها، ولما كنقراو المذكرة التقليدية بأنه الحكومة، تعتمد سياسة اجتماعية أين هي سياسة اجتماعية أين هي السياسة الاجتماعية؟ أين هي سياسة القرب؟ هذا هو السؤال اللي خصنا نجاوبوا عليه جميعا والحكومة مسؤولة عنه لأنها هي التي تدبر الشأن العام، مهياش حكومة ديال المؤسسات الدولية، لواه العجز والموازنة والعجز الاجتماعي أشكون اللي غدي إجاوب عنه؟ معنى هناك

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

واقع نحن بغينا نتدارس اليوم السياسة الطاقية وانعكاس ديال ثمن البترول وكيف نحل المشكل، للأسف المواطن اليوم يؤدي الثمن ونفس السؤال وجهناه للسيد الوزير حول الزيادة في مجموعة من أسعار المواد الأولية وكان بالأحرى إجي إجاوب عليه ماشي إجاوب على الأسئلة ديال الطاقة والمعادن، باختصار نقول لهذه الزيادات نقول كفى، كفى من هذه الزيادات وتمس الاستقرار الاجتماعي لأن الحكومة مسؤولة على كل ما يترتب على هذه الزيادات لأن كتمس الواقع الاجتماعي ببلادنا. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار المحترم، تفضلوا السيد الوزير،

السيد الوزير :

أنا بغيت غير ندير ملاحظة بسيطة هو أنه عندما نتكلم على المواطن ونفرق بين الدولة والمواطن بحال إلى كل وا

حد غادي في اتجاه يعني هذا خطاب..... تغليط المواطن ليس في صالح المواطن، واقع ديال البترول. الوضعية ديال ثمن البترول وضعية نعيشها جميعا ماللي كنقولو أنه ماشي معقول أنه تكون زيادة في الثمن ديال المحروقات يعني هذا خاص إكون عندك إمكانية إما باش تتحمله وإلا معندكش إمكانية باش تتحمله وإلا معندكش إمكانية باش تتحمله إذا مكانش عندك إمكانية باش تحمله كتكون الزيادة.

بالطبع الزيادة كيكون عندها تأثير على القدرة الشرائية هذه مسألة بديهية لكن ميمكن الإنسان إعطي غير اللي عنده ميمكنش إعطي اللي معندوش إذا نحن أمام وضعية غير سهلة وضعية صعبة، وضعية البترول لها تأثير على الاقتصاد الوطني وهذا التأثير سيتزايد وهذه الوضعية نعيشها إذن آمنين كنتكلموا على وضعية المواطن أعتبر أنه ذاك الشيء الذي تحسون نحسه كذلك لكن اللي كيبقى هو أنه نعمل على التخفيض أو التخفيف من هذا العبء لأنه دول أخرى حلت الإشكالية ذاك الشيء باش كتشري تطبقه على السوق، نحن مكنديروش هذه السياسة هذه كنحاولوا أنه ميكونش هذا، إذن، هذا هو الواقع الذي نعيشه اليوم ثانيا فيما يخص الطلب ديالكم بالطبع سأبلغ زملائي داخل الحكومة باش إجاوبوا على النقط التي أثرتموها والتي أعتبرها يعني من حقكم وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير،

إذن باسمكم نشكر السيد الوزير على مساهمته القيمة في هذه الجلسة وننتقل إلى السؤال الأخير في هذه الجلسة الموجهة إلى كتابة الدولة لدى وزير إعداد التراب الوطني والماء والبيئة المكلفة بالماء. والسؤال يتعلق بالإجراءات المتخذة لمواجهة ندرة المياه للمستشارين المحترمين السادة: الحبيب لعلج، خيري بلخير، الراضي آيت عياد، حميد العكرود، إبراهيم الحب، عمر بنونة لوريدي، تفضل السيد لعلج.

المستشار السيد لحبيب لعلج:

شكرا السيد الرئيس،

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الوزير،

الإخوة المستشارين، سؤالي يتمحور حول مادة الماء النادرة والتي في الآونة الأخيرة، عرف المغرب الجفاف، كنطلب منكم أشنو هي التدابير التي اتخذتموها فيما يخص استغلال واستعمال الماء بالنسبة للمواطن وكذلك الاستراتيجية التي أخذتها الوزارة ديالكم، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار المحترم، الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد عبد الكبير زهود كاتب الدولة لدى وزير إعداد التراب الوطني والماء والبيئة المكلف بالماء.

شكرا السيد الرئيس،

السادة المستشارين،

أشكر السيد المستشار المحترم، على طرحه هذا السؤال الهام. وأعتقد أنه من الصعب الحديث عن الاستراتيجية التي تعتمدها الوزارة في ميدان تدبير الشأن المائي في 3 دقائق المخصصة وأظن أنه ستكون هناك فرصة وفرصة خلال مناقشة القانون المالي في الشق ديال الماء للتطرق إلى الاستراتيجية المعتمدة من طرف الوزارة في هذا الخصوص، ما يمكن أن أقوله هو الكل يعلم بأنه السياسة المائية التي نهجتها عرفت نجاحا كبيرا بحيث أنه في ميدان تعبئة الموارد المائية الكل يعلم أنه اليوم نتوفر على طاقة تخزينية هامة تناهز 16 مليار ديال الأمتار المكعبة كطاقة تخزينية لسد حاجيات تقدر بـ 11 مليار ديال الأمتار المكعبة. كذلك أنه بالنسبة للمياه الجوفية أنه تم إنجاز واحد العدد كبير ديال الأثقاب ما يفوق 300 ألف كيلومتر من الأثقاب توفر صبيبا ديال 175 أو 180 ألف متر مكعب في الثانية كذلك أنه هذه المياه الجوفية تناهز فيما يخص التعبئة ما يفوق 3 ملايير من الأمتار المكعبة سنويا كل هذا الشيء أنه في ميدان تعبئة الموارد المائية أبين المجهود اللي تعمل كذلك أنه الوزارة مستمرة في تنفيذ السياسة المائية اللي هي أخذت من التوجهات ديال الخطاب السامي لجلالة الملك في الدورة التاسعة للمجلس الأعلى للماء والمناخ واللي هي تتمحور حول المفاصل التالية:

– مواصلة المجهودات بخصوص توفير الماء بواسطة تعبئة الموارد المائية السطحية المتبقية وكذلك المياه الجوفية مع العلم بأنه المياه الجوفية تنحاولوا نخليوها ما أمكن كخزان استراتيجي للبلاد ونستعمل أولا المياه المتوفرة السطحية. وبالتالي فهناك عدد أوراش الآن من السدود منطلقة وسنواصل بناء الأوراش المتبقية لرفع الطاقة التخزينية التي وصلت 16 مليار إلى ما يفوق 20 أو 21 مليار ديال الأمتار المكعبة كطاقة تخزينية كذلك أنه التفكير منصب والدراسات الآن حول إعداد

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

المخططات المديرية الجهوية للموارد المائية، اللي هي تعتمد المبدأ ديال التشاور مع مستعملي الماء في كل ما يتعلق بالتخطيط المائي أي أنه انطلاقا من الموارد المائية المتوفرة والتطور ديالها في الزمان وكذلك تنعملو على المطابقة ديال ما هو متوفر وكذلك الحاجيات والتطور ديالها وبالتالي يتم التخطيط المائي على المستوى الجهوي يعني محليا في إطار ما تسنه الوزارة من نهج سياسة اللامركزية لتدبير الشأن المائي كذلك عدة إجراءات فيما يخص الاقتصاد في استعمال الماء وأذكر منها أنع اعتماد منهجية تدبير الطلب وكذلك نعتبر أنه عندما نستهلك كل ما نوفره من طاقات تخزينية أنه الخزان الكبير اللي غدي يبقى أمامنا واللي هو مهم هو الاقتصاد في الماء وعدة تدابير أخرى منها تعبئة وتوفير الموارد المائية الغير التقليدية والغير المألوفة كتحلية مياه البحر وكذلك الاستمطار الاصطناعي وإعادة استعمال المياه العدمة وما يصب في هذا الاتجاه هناك كذلك تفعيل الدور ديال وكالات الأحواض المائية من خلال الدعم التي توفره الدولة لهم الآن بحيث أنه الآن وكالات الأحواض المائية أصبحت الآن تعمل ميدانيا وتقوم بالدور ديالها في الميدان ديال التدبير المائي وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، تفضلوا السيد المستشار المحترم في إطار التعقيب،

السيد المستشار:

شكرا لكم السيد الوزير، على الإيضاحات والمعلومات التي أعطيتمونا، نحن حين وضعنا السؤال وضعناه على مجالين، على مجال المواطن العادي الذي يستهلك الماء، وعلى مجال الدولة وتدخلها وفعلا هناك تدخل الدولة اللي نحن في الحقيقة كندعموه وكنشكركم عليه إلا أنه نحن وضعنا السؤال تقريبا في تسلمي لا قبيلة موسم صيف 2005 لأنه اشفنا دول البحر الأبيض المتوسط كلها، أنها طلب من المواطنين عدم استعمال المسابح الخاصة وعدم إهدار الماء وهنا خلال هذه المدة نحن كنا نتمنى أنه تكون تعبئة المواطنين فيما يخص هذا المجال وقضية أخرى بغينا نقولوها، هو باش المواطن يحس بأنه الحكومة تعمل من أجله لأنه كل من هو بالمجان لا قيمة له تصورو أنه المواطنين كلهم اللي كيستعملو المسابح لا يؤدون عنه ضريبة الماء وهذا لا يعقل كيفاش احنا اليوم كنطلبو من المواطن العادي أنه اخلص القيمة المضافة على الزبدة وعلى الزيتون أو واحد كيستغل مسبح بالماء أمكيخلصوش هذا مفارقات في المجتمع مخصهاش تكون كنطلبو أنه يكون تدخل الدولة في هذا المجال عندنا مواطنين اللي كيغيبو الوطن ديالهم أنه منين كيوصل لهذا المستوى الله أعطاه باش يدير مسبح هكذا، يؤدي عليه هذه نقطة من النقط. النقطة الثانية السيد الوزير هو أنه هناك إهدار للماء أنه الطبيعة ديالنا، بعض المجالات في بعض الأقاليم هناك جاء الذي يصب وكتكون أمطار غزيرة جدا بحيث تهدم بعض المنازل وتخلق المتاعب بالنسبة للساكن لعدم وجود سدود وهذه السدود وأشير بالخصوص إلى إقليم وجدة اللي عرف مؤخرا تهاطل الأمطار واللي ذهبت، يعني كنقولو ما شاء الله أنه لم يستعملها المغرب وكنتمناوا أنه الوزارة ديالكم تشوف هذا الموضوع وشكرا لكم السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار المحترم، تفضلوا السيد الوزير،

السيد الوزير:

أنا أوافق السيد المستشار المحترم على هذه الملاحظات التي أدلى بها وأريد أن أذكر أنه بالرغم أنه كانت هذه السنة يعني في الصيف كان صعبا نوعا ما إلا أنه بلادنا معرفت حتى شي انقطاع ديال الماء والحمد لله بفضل السدود التي تتوفر عليها بلادنا أنه تمكنا باش ندوزو الصيف ديالنا بدون أي انقطاع للماء الصالح للشرب بالحواضر أو بالنسبة للمراكز الصغرى وحتى بالوسط القروي بالماء الصالح للشرب وحتى طبيعة الحال كاين بعض الدواوير وبعض المناطق اللي عرفت بعض التعثرات لكن هذه المناطق هي من المناطق التي لم تزود بعد بحيث أنه نسبة التزويد المائي إذا كانت بنسبة 68٪ أو 70٪ أنه راها مازال واحد العشرين أو 30٪ لم تزود بالطريقة التي تتوخاها، فيما يخص ضياع الماء نحو البحر وتعبئة بواسطة السدود فأنا أوافق السيد المستشار المحترم على هذه الملاحظة ونحن نعمل على تغيير نوعا ما الطريقة ديال تصميم ودراسة السدود بحيث أنه اليوم وبالخصوص هاذ 30 سنة اللي مضت أنه المغرب كيعرف واحد التحول مناخي مهم بحيث كثير من الأحيان أصبح يكون لدينا سنوات جافة وفيها كمية الماء قليلة جدا وعندما تأتي الأمطار تأتي بغزارة في ظرف وجيز من الزمن وتذهب رغم وجود كمية كبيرة نحو البحر، نحن نوجه تصميم سدودنا إلى أن تكون خزانات كبرى بدل التصميم السابق اللي كيتصمم السد على أنه يوفر الماء للاستعمالات اللي هي معبر عنها، اليوم نحاول أنه ندرس السبل والإمكانيات ديال تحويل الماء من الأماكن اللي موجود فيها هذا الفائض إلى الأماكن الموجود فيها خصاص وكذلك ربط الجهات فيما بينها.

ففعلا أنه هذه السنوات الأخيرة كتعرف هذه الظواهر القصوى، هو أنه عندما تأتي أمطار تأتي على شكل أمطار يعني نخزن ما توفره السدود من طاقة تخزينية والباقي يضيع باتجاه البحر. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد كاتب الدولة وبهذا نكون قد أنهينا هذه الجلسة الدستورية وأعلن عن اختتام هذه الجلسة وشكرا للجميع.

رئيس مجلس المستشارين